مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

السنة الثانية

الرقم الدولي
٩٣٠٨ - ٢٣٠٤

العدد ٤

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة – النجف الأشرف/العراق

السنة الثانية / العدد (٤)

(شعبان/رمضان١٤٣٨هـ، أيار ٢٠١٧م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الكتاب : ج ه/ ٦٤٨٧
التاريخ / ٨ /١١/ ٢٠١٢

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ه/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشان الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.

المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي
٢٠١٢/١١/١٤

نسخة منه الى//
- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع..مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م٤/١٠٥٤٣ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الإشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصادرة .

البريد الالكتروني: mhesses @ yahoo.com

رَئِيسُ التَّحْرِيرِ

أ.د. سعد حمد عبد اللطيف

مُدِيرُ التَّحْرِيرِ

أ.م.د. خالد كاظم حميدي

هَيْئَةُ التَّحْرِيرِ

أ.م.د. زهير عبد المجيد الخواجة

أ.م.د. سعدية كريم الخواجة

أ.م.د. فاضل محمد الزبيدي

أ.م.د. عبد الله شاكر الشيباني

التَّصْحِيحُ اللُّغَوِيُّ

د. هاشم جبار الزرفي

الإِشْرَافُ الفَنِّيُّ

السيدة فاطمة محمد صاحب

الإِدَارَةُ المَالِيَّةُ

السيد رائد جاسم محمد

اللجنة الاستشارية

أ.د.حسن عيسى الحكيم:رئيس جامعة الكوفة سابقا/العراق.

أ.د.زهير غازي زاهد:الكلية الإسلامية ـ النجف الأشرف/العراق.

أ.د.سعد عبد العزيز مصلوح:جامعة الكويت/الكويت.

أ.د.عبد القادر فيدوح:جامعة قطر/قطر.

أ.د.حبيب مونسي: جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس/الجزائر.

أ.د.حاكم حبيب الكريطي: جامعة الكوفة/العراق.

أ.د.بشرى البستاني: جامعة الموصل/العراق.

أ.د.أحمد رشراش: جامعة طرابلس/ليبيا.

أ.د.سرور طالبي المل: رئيس مركز جيل البحث العلمي/لبنان.

أ.د.هادي حسين هادي: جامعة الكوفة/العراق.

أ.د.حسن مجيد العبيدي: الجامعة المستنصرية/العراق.

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١.أنْ لا يكون البحث قد نُشِر أو قُبِل للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محمّلا على شبكة المعلومات العالمية.

٢. أنْ يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.

٣. أنْ يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويُرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث/ اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله/ خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أيّ منهما مئتي كلمة/ المقدمة/ متن البحث/ الخاتمة والنتائج والتوصيات/ الهوامش نهاية البحث/ ثبت بالمصادر والمراجع.

٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصّين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِل للنشر أم لم يُقْبل، ولهيأة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسبا.

٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.

٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .

٧ . تسحب:(الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمّل على قرص البحث.

٨ . يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).

٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.

١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمور فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق . النجف الأشرف . كلية الشيخ الطوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريد الإلكتروني:mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٧٨٢٧٩٦٩٣٢٦ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية:

﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

أكّدت مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة في أعدادها السابقة أهمية النقد الفكري والعلمي، لغرض تجديد مناهج التفكير التي تؤدي إلى تجديد العلوم التقليدية القديمة التي أصبحت ثقيلة ومعرقلة لحركة إيقاع العصر.

وقد بيّنا في العدد السابق أنّ البحوث المنشورة في مجلتنا بدأ أصحابها بالانتقال من الشعور بوجود المشكلة إلى مرحلة الشروع باقتراح الحلول، ويأتي هذا العدد ليقدِّم مجموعة من البحوث في حقول إنسانية متنوعة، وما يجمعها أنّها في الأعمّ الأغلب تتسم بالجدّة؛ لأنّها لم تعتمد منطق التفكير القديم، وإنّما حاولت اعتماد منطق جديد، مهمته تحريك العقل العربي ودفعه إلى الأمام، بعد أنْ توقّف تطوره مدة طويلة، على الرغم من احتكاكنا المباشر بالنهضة الغربية منذ أمد بعيد؛ لأنّ نهضة الأمم لا تقوم إلا بتوافر شروطها الفكرية والتاريخية، وأهمها نقد القديم واقتراح البدائل ليُصبح العقلُ حرّا، والحرية تبدأ بالاختيار الواعي الذي يحصل بوجود خيارين فما فوق.

نأمل أن يرفدنا إخوتنا الباحثون بمثل هذه التوجهات التي فتحت مجلتنا صدرها لتلقيها خدمة لتطوير الحركة العلمية والخروج من قمقم النقل إلى أنوار العقل، داعين المولى عزّ وجلّ أنْ تكون لهذه المجلة بصمة التميّز بالنوع لا بالكم كرقم مجرد يُضاف إلى الكم الكبير من المجلات التي أخذت تتزايد أعدادها يوما بعد يوم من دون وجود أيّ تميّز نوعي.

مدير التحرير

المحتوى

الافتتاحية:.....			
الفكر والمنطق			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
التقسيم الجيوأيديولوجي لـ(دار الإسلام ودار الكفر)	أ.د.عبد الأمير زاهد م.م.حيدر شوكان سعيد	جامعة الكوفة/العراق جامعة بابل/العراق	١٣
علم النفس الديني في ضوء تفسير مدرسة التحليل النفسي	أ.د. عامر عبد زيد	جامعة الكوفة/العراق	٦٩
منطق نظرية علم النقطة، القسم الثاني: منطق ما وراء مثلث الإدراك	أ.م.د. تومان غازي أ.م.د. خالد حميدي	الكلية الإسلامية العراق كلية الشيخ الطوسي العراق	١٠١
اللسانيات التداولية			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
مفهوم القصد بين التداوليّات الأنغلوسَكسونيّة وأصول الفقه	د. ثروت محمد مرسي	جامعة مصر الدولية مصر	١٦٩
الإفهام في النحو العربي مقاربة تداولية	د. أحمد حسين حيال	مديرية التربية العراق	١٩٣
صناعة الكلام في البلاغة العربية من منظور اللسانيات المعاصرة	د.نعيمة سعدية	جامعة محمد خيضر بسكرة /الجزائر	٢٢٥

دور المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلم	يوسف رحايمي	جامعة تونس/تونس	٢٦٧
الدراسات القرآنية			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
فواتح السور القرآنية عند مالك بن نبي في كتابه:(الظاهرة القرآنية)	أ.م.د. محمد جعفر العارضي	جامعة القادسية العراق	٣٠٩
التناظر في تركيب الآيات الواصفة للقرآن الكريم	د. هاشم جبار الزرفي	كلية الشيخ الطوسي العراق	٣٢٧
الأدب والنقد			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
النّقد الأدبي العربي المعاصر وإغراءات الحداثة	أ.د. عبد القادر سلاَّمي	جامعة تلمسان الجزائر	٣٥٣
تحول النقد الجزائري المعاصر في ضوء الاتجاهات السياقية	د.صليحة لطرش	جامعة البويرة الجزائر	٣٦٩
سيدنا الإمام علي بن أبي طالب في شعر الصاحب بن عباد، مقاربة حجاجية	أ.د. بشرى تاكفراست	جامعة القاضي عياض/ المغرب	٣٩٥
سفر البوعزيزي لـ(نصر سامي) مقاربة سيميائية	أ.آمال كبير	جامعة العربي التبسي تبسة/ الجزائر	٤٢١

التاريخ			
عنوان البحث	اسم الباحث	مكان عمله	الصفحة
تهويد القدس، خطوات حثيثة نحو الأسرلة	د.نعمان عاطف عمرو	جامعة القدس المفتوحة /فلسطين	٤٥١
القانون			
عنوان البحث	اسم الباحث	مكان عمله	الصفحة
موانع تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، انعدام سلطة الحلول والأمر للقاضي الإداري في مواجهة الإدارة	د. براهيمي سهام أ.مسعودي كريم أ.براهيمي فايزة	المركز الجامعي بالنعامة/الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية، بن عكنون/الجزائر	٥٠١
الاقتصاد			
عنوان البحث	اسم الباحث	مكان عمله	الصفحة
منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وأثرها في تنمية الاقتصاد الوطني.	د.مسيخ أيوب	جامعة ٢٠ أوث ١٩٥٥سكيكدة الجزائر	٥٥٣

تهويـــد القدس
خطـوات حثيثة نحو الأســرلة

د.نعمان عاطف عمرو
جامعة القدس المفتوحة /فلسطين

تهويـد القدس
خطـوات حثيثة نحو الأسـرلة

د.نعمان عاطف عمرو
جامعة القدس المفتوحة /فلسطين

ملخص:

تناقش هذه الدراسة موضوعاً مهما في التاريخ الفلسطيني المعاصر، وهو موضوع تهويد القدس، هذه السياسة الممنهجة التي رسمتها دولة الاحتلال منذ أن احتلت القدس وحتى اليوم، والتي تركت آثاراً سلبية على قطاع التعليم، والصحة، والاقتصاد، وحدت إلى درجة كبيرة من الوجود العربي في القدس عبر إجراءات عدة منها: الترانسفير، وسحب الهويات الذي يؤدي إلى فقدان المواطنة، ومن ثم يصبح أهالي القدس غرباء عنها وممنوعين من دخولها، وسياسة رفض لم شمل الأسر، والاستيطان ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل وإبعاد السكان عن القدس.

إنّ موضوع تهويد القدس من الموضوعات الحساسة التي تهم جميع العرب والمسلمين، وهو من الخطورة بمكان، فقد يؤدي نجاح مشروع التهويد - الذي يلقى الدعم والتأييد من قطاعات واسعة في الوسط اليهودي- إلى سلخ المدينة عن واقعها وإفقادها طابعها العربي والإسلامي، وتصبح هويتها، وعروبتها ضائعة، ومن ثم يستوجب هذا صياغة استراتيجية واضحة المعالم لحماية الإرث الثقافي في هذه المدينة، وتعزيز صمود أهلها، والحفاظ على طابعها العربي الاسلامي.

Abstract:

This study discusses the Subject of Judaization of Jerusalem. Judaization of Jerusalem is a well-planned policy that begun since occupation till now. This policy has negative impacts on education, health and economy in the occupied city. Judaization also reduces the existence of the Palestinians in the city. Judaization reduces the number of the Palestinians in the city by many means like transferring the Palestinians to other cities, withdrawing the Identity Cards, settlements and confiscation of lands. The former strategies lead to the denial of citizenship of the Palestinians in the city. As a result, the Palestinians in Jerusalem became foreigners in their homeland (Jerusalem).Judaization of Jerusalem is a crucial concern for all Arabs and Muslims. The danger of Judaization flows from its goal to erase the Arabic Islamic reality of the city. The project of Judaization in Jerusalem is supported by a wide section of the Israeli community and organizations. Facing Judaization needs a clear, strong and efficient plan to protect the cultural heritage of the city. Supporting the steadfastness of the Palestinians in Jerusalem is an important strategy to quit Judaization and to protect its Arabic Islamic character.

مقدمة:

بعد أن احتلت إسرائيل أجزاءً كبيرة من مدينة القدس عام (١٩٤٨م) و هجّرت ما يقارب مليون فلسطيني عن بلادهم، ودمّرت(٦٥٣) موقعاً بين مدينة وقرية، واصلت سياستها القائمة على التوسع والضم، حتى تمكنت من احتلال بقية فلسطين عام (١٩٦٧م)، وقامت بحسب مخططاتها التوراتية بخطوات حثيثة نحو تهويد مدينة القدس، وإعلانها عاصمتها الأبدية[1].

وعدّت اسرائيل بعد حرب عام (١٩٦٧م)، الضفة الغربية أرضاً محررة وليست محتلة، ولا تنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة، وعدت السكان مقيمين وليسوا مواطنين، ولم توفر لهم حقوق المواطنة الآمنة، سواء في مجال التعليم، أم الاقتصاد، أو الإقامة، وفصلت القدس عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدت القدس جزءاً من دولة إسرائيل في مقدمة لتهويد المدينة، ولم تسمح لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة بدخول القدس إلا بموجب تصريح من الحكم العسكري، وشنت حرباً لا هوادة فيها على المواطنين والمؤسسات المقدسية، لإفراغ المدينة من سكانها العرب.

ومن الطبيعي أن يشكل موضوع القدس ومستقبلها واحداً من الموضوعات السياسية المهمة المطروحة على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، فالمدينة تشكل ركناً أساسياً في الصراع السياسي والديني بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومما يزيد من عمق الصراع مكانتها الخاصة لدى معتنقي الديانات السماوية، ومكانتها الدينية الخاصة لدى المسلمين جميعاً بوصفها أولى القبلتين، ومسرى الرسول الكريم (ص)، ومعراجه إلى السماوات العلى.

وتناقش هذه الدراسة الخطوات الحثيثة التي تقوم بها إسرائيل على الأرض، لتهجير السكان المقدسيين، وأسرلة المدينة الهادف إلى إفراغها من سكانها عبر سياسات تمثلت في مسارات عدة، سواء في مجال الاستيطان، أم تجريد المقدسيين من حق الإقامة الدائمة بذرائع غير مقنعة، أو في مجال التعليم، أو البناء، أو لم شمل الأسر، أو في مجال الجدار العازل، أو إبعاد السكان و القيادات المحلية خارج المدينة.

وعلى أرض الواقع لا زال الاستيطان الإسرائيلي في القدس على أشده، و لا يزال اقتلاع الفلسطينيين عن أرضهم وتهجيرهم يسير وفق سياسة ممنهجة، ولا تزال فكرة التهجير تلقى قبولاً في الحوار الإسرائيلي الداخلي، وتلقى شرعية واسعة لدى قطاعات كبيرة داخل المجتمع الإسرائيلي.

الواقع إن ما يجري في مدينة القدس لا يتعلق بالقانون[٢]، بقدر ما هو تحكم من دولة الاحتلال التي فرضت نفسها بالقوة على المشهد في مدينة القدس، فهي الدولة الوحيدة التي تعارض القانون الدولي، وتعمل بقوانين عنصرية صنعتها بنفسها، والتي لا تلتقي أبداً مع منطق الحق الطبيعي ومنطق الشرعية الدولية.

ويلقى مشروع التهويد دعماً إسرائيلياً، وعالمياً من الجاليات اليهودية المنتشرة في أصقاع مختلفة من الأرض، في المجالات السياسية، والمادية، وفي وقت تتضخم فكرة خلق "أورشليم" بشكلها النهائيّ لتتصدّر لائحة الأولويات الإسرائيلية، فتعاني مشاريع التصدي له من التغاضي الدولي، وهشاشة دعم صمود المقدسيين، وغياب المرجعية الفلسطينية،وتراجع مزمن لقضية القدس على الأجندة العربيّة والإسلاميّة.

١. الاستيطان في القدس:

في ١٩٤٨/١١/٣٠م وقعت الأردن وإسرائيل على اتفاق وقف إطلاق النار، انطلاقا من أن الأردن هي التي قادت الجيوش العربية المشتركة، وتم تعيين خط الحدود بين القسمين الشرقي والغربي في القدس قبل ذلك، وتحديداً في ١٩٤٨/٧/٢٢م، وكانت هذه الحدود كالآتي:

١ـ مناطق تحت السيادة الأردنية (٢,٢٢٠ دونماً) بنسبة (١١,٤٨٪) من مساحة المدينة، وهي عبارة عن البلدة القديمة من القدس.

٢ـ مناطق محتلة (١٦,٢٦١) دونماً بنسبة(٨٤,١٢ ٪) من مساحة المدينة، وهي القدس الغربية.

٣ـ مناطق حرام وتابعة للأمم المتحدة (٨٥٠) دونماً بنسبة (٤,٣٩ ٪) من مساحة المدينة.

وفي شهر حزيران (١٩٦٧م) احتلت إسرائيل القدس، وأعلنت ضمها وتوحيدها في ١٩٦٧/٦/٢٨م، واستولت على قرابة (٧٠,٠٠٠) دونم، وضمتها

لحدود بلدية القدس الغربية، وفرضت القانون الإسرائيلي عليها، وهذه الأراضي لم تشمل فقط المدينة الشرقية بحدودها التي كانت تحت الحكم الأردني فقط، بل وطبقاً للسياسة الإسرائيلية (أرضاً اكبر وعرباً أقل)، فقد ضمت إليها أراضي(٢٨) قرية وتجمعاً عربياً، وأخرجت التجمعات السكانية منها، وهكذا أخذت الحدود وضعاً غريباً، فمرة مع خطوط التسوية، ومرة مع الشوارع، وهكذا توسعت حدود القدس من (٦,٥ كم) مربع لتصل إلى (٧٠,٥) كم^{٢}، ولتتوسع مرة أخرى باتجاه الغرب لتصل إلى (١٢٦) كم^{٢}عام (١٩٩٠م)، وضمن مخطط القدس الكُبرى فإن هذه المساحة مرشحة للمضاعفة لتمتد القدس من كفار عصيون شمال الخليل،حتى حدود رام الله وأريحا.

وعند الحديث عن القدس الشرقية فإن السكان العرب عام (١٩٦٧م) كانوا يملكون(١٠٠٪) من مساحة المدينة، أصبحوا عام (٢٠٠٨م) يسيطرون على (٣٥٪)، وانخفض هذا الرقم إلى (١٤٪) عام (٢٠١٠م).

وكانت هذه الحدود تهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة، عن طريق خلق أغلبية يهودية فيها، ولهذا نجد أن وضع الحدود تم بالأساس بحسب اعتبارات ديموغرافية، وأن الاعتبارات التخطيطية كان لها أهمية ثانوية فقط، والاعتبار الرئيس فيها كان الامتناع عن ضم المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين إلى حدود القدس، من أجل ضمان غالبية يهودية في المدينة، ووفقاً لذلك، وضعت عدة قرى خارج الحدود البلدية للمدينة، في حين ضمت بعض أراضيها لهذه الحدود، كما حدث في بيت اكسا، وفي المناطق قليلة السكان في الحدود البلدية لبيت لحم، وبيت ساحور في الجنوب، ونتيجة لذلك قسمت قرى وأحياء، إذ بقي جزءاً منها في الضفة الغربية، والجزء الآخر ضم للقدس.وبعد أن ضمت إسرائيل هذه المناطق أجرت فيها تعداداً للسكان، وكل من تواجد فيها أثناء إجراء هذا التعداد حصل على السكن الدائم، أما الذي لم يتواجد لسبب ما فإنه يفقد حقه في السكن، والشخص الذي حصل على سكن دائم، كان باستطاعته أن يحصل على الجنسية

الإسرائيلية إذا رغب بذلك، وإذا وافق على شروط معينة، منها قسم الولاء للدولة.

وتتعامل حكومة الاحتلال مع سكان القدس الشرقية على أنهم مهجرون يسكنون في بيتهم نتيجة لمعروف منها، ولكرمها، وليس لحق لهم، على الرغم من أنهم ولدوا وعاشوا فيها وليس لديهم بيت آخر، وهذا التعامل مع سكان القدس الشرقية على أنهم مهجرون أمر غريب وغير منطقي، ولا سيما أنها هي التي احتلت القدس الشرقية عام (١٩٦٧م)، وقدمت إليهم[٣].

وهنالك اختلاف جوهري بين الإقامة والمواطنة، فالمقدسيون حصلوا على حق الإقامة والسكن الدائم (Residency) ، وليس المواطنة(Citizenship)، والحق الرئيس الممنوح لهم هو حق السكن، والعمل من دون الحاجة لتصاريح خاصة، و يحق لهم الحصول على حقوق اجتماعية، وفقاً لقانون التأمين الوطني والتأمين الصحي، ويحق لهم التصويت في الانتخابات البلدية فقط، وليس في انتخابات الكنيست (البرلمان)، وبخلاف المواطنة، ينتقل السكن الدائم إلى أولاد الساكنين الدائمين فقط، إذا توافرت شروط معينة، فالساكن الدائم المتزوج من امرأة غير مقيمة، يتوجب عليه أن يقدم طلب لم شمل لتوحيد الأسرة نيابةً عنها. أما الحق القانوني في العودة إلى إسرائيل في أي وقت فقد منح للمواطنين اليهود فقط، وكان هدف حكومة إسرائيل المركزي في كل ما يتعلق بشرقي القدس، منذ ضمها عام ١٩٦٧م، هو خلق واقع ديمغرافي وجغرافي لإحباط أية محاولة مستقبلية من شأنها زعزعة سيادتها، والواقع إن المعنى الفعلي لهذا الهدف هو زيادة عدد اليهود الساكنين داخل المدينة، وتقليص عدد الفلسطينيين الساكنين فيها، فقد اتخذ الاحتلال الوسائل المختلفة من أجل تحقيق هذه الأهداف، ومن هذه الوسائل:

- فصل شرقي القدس بشكل طبيعي عن باقي أراضي الضفة الغربية، عن طريق إقامة الجدار الفاصل.

- نهج سياسة التمييز فيما يخص مصادرة الأراضي، والبناء والتخطيط، وهدم البيوت.
- سلب مكانة المواطنة والحقوق الاجتماعية للفلسطينيين الذين استقروا خارج البلاد على الأقل سبع سنوات، أو هؤلاء غير القادرين على إثبات "مركز حياة" في القدس.
- تقسيم مميز للميزانية المستحقة ما بين قسمي المدينة، إذ حصل شرقي القدس على نسبة ضئيلة من ميزانية بلدية القدس وخدماتها.

وتحيط بالأحياء العربية في القدس الأطواق الاستيطانية الآتية:

الطوق الأول:البلدة القديمة:

ويشمل:

ـ الحي اليهودي وأقيمت فيه(٣٢٠) وحدة سكنية، وسوقاً وكنيساً يهودياً، وضم إليه حي المغاربة بعد هدمه، وحي الباشورة.

ـ الحديقة الوطنية وتصل إلى منطقة سلوان وعين حلوة.

ـ المركز التجاري ويقع إلى الشمال الغربي من القدس ويشمل باب الساهرة وباب العمود والشيخ جراح، ويشمل ما يسمى بالحوض المقدس(٤).

الطوق الثاني:

يتكون من جميع المناطق الواقعة ضمن حدود أمانة مدينة القدس، ويحيط بالقدس العربية من الجنوب والشمال، والشرق على النحو الآتي:

أ ـ **المنطقة الشمالية** : مستوطنات رامات أشكول، ومعالوت، وراموت قرب النبي صموئيل، وعطاروت.

ب ـ **من الناحية الجنوبية** : يتكون من الحي السكني في الجامعة العبرية، وتلبيوت، وخلفيه.

ج ـ **من الناحية الشرقيه** : مستشفى هداسا، وحي جفعات همفتار في الشيخ جراح والجامعة العبرية.

الطوق الثالث:

يهدف إلى أقامة سلسلة من المستوطنات في حدود القدس الكبرى من مدينة رام الله شمالا حتى الخليل جنوبا، ويفصل التجمعات العربية عن مدينة القدس، ويعادل (٣٠٪) من مساحة الضفة الغربية[٥].

المستوطنات حول مدينة القدس صورة من معاليه ادوميم " عن بتسيلم"٢٠١١م

واستخدمت إسرائيل أساليب عدة لتنفيذ خططها في مجال السيطرة على الأرض والاستيطان منها:

١ـ **مصادرة الأراضي** : فقد صادرت (٢٤) كم مربعاً أي ما يعادل (٣٥) ٪ من مساحة القدس لتقيم عليها ما يزيد عن (١٦) مستعمرة فيها (٦٠) ألف وحدة سكنية.

٢ـ **قوانين التنظيم والبناء** : تحت هذا القانون حولت إسرائيل (٤٠٪) من مساحة القدس إلى منطقة خضراء، عدت احتياطاً استراتيجياً للبناء كما حدث في جبل أبو غنيم.

٣ـ **قانون الغائبين** : استخدمت إسرائيل قانون الغائبين للاستيلاء على الأراضي، وينص هذا القانون على أن كل شخص كان خارج عملية الإحصاء عام (١٩٦٧م)، تحول أملاكه إلى دائرة أملاك الغائبين التي يحق لها البيع والتأجير.

٤- **مصادرة الهويات** : ينظر إلى أهالي القدس كمواطنين أردنيين يعيشون في دولة إسرائيل، ويعدون في عداد من دخلوا إسرائيل بعد حرب حزيران بطريق غير شرعي، وبقاؤهم في إسرائيل لنواحي إنسانية، وهم أجانب في هذه الدولة، وفي حال من بقي خارج البلاد لمدة سبع سنوات، أو حصل على جنسية دوله أخرى، يتم مصادرة حقه في الإقامة، ويتبع ذلك مصادرة أملاكه[٦].

٥- طرح كثير من المشاريع الاستيطانية في القدس القديمة، كان أولها حفر النفق الذي يؤثر على أساسات الجدار الغربي للحرم القدسي الشريف[٧] ، في محاولة لتغيير طابعها العربي والإسلامي، وبدأت بهدم حارة المغاربة في عام (١٩٦٧م)، وإخلاء المدرسة التنكزية[٨]، ومشروع تهويد ساحة البراق الشريف[٩]الذي رصد له (٨٥) ألف شيقل عام (٢٠١٠م)، ويشمل توسعه الساحة باتجاه الشرق والجنوب والشمال[١٠]، وهدم البقية المتبقية من حارة المغاربة، وإقامة جسر عليها بغية الوصول والاندفاع نحو المسجد الأقصى[١١]، وقد أوردت صحيفة (يروشلايم) الإسبوعية أن لجنة التنظيم والبناء في القدس صادقت في الأسبوع الأول من شهر ٢٠٠٩/١٢م على مخطط بناء في ساحة البراق، يضم مركز شرطة ومؤسسة تربوية يهودية، ومبنى خدمات عامة، يعرف " بيت شتراوس" بمساحة (٩٤٤) متراً مربعاً[١٢]، وتم بناء عدد من الكنيسات، فهناك(٢١٨) كنيساً في حدود مدينة القدس، منها (٧٠) كنيساً في البلدة القديمة، أشهرها كنيس فخر إسرائيل[١٣]، وكنيس الخراب على بعد (٥٠) متراً من الحرم الشريف[١٤]، وبدأت تنطلق دعوات حثيثة للتسريع في بناء الهيكل الثالث[١٥].

وعلى الرغم من إعلان قرار مجلس الأمن رقم (٤٦٥) أن بسط القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، ورسم حدودها الموسّعة غير قانوني، إلا أن إسرائيل طبقت القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية في عام (١٩٦٧م)، وواصلت حكومة الاحتلال إلى اليوم السماح للفلسطينيين المقيمين في الضفة

الغربية وقطاع غزة باستخدام ملكية ممتلكاتهم، وتحويلها في القدس الشرقية وعملوا قبل عام (١٩٦٧م)، لكن الحكومة الإسرائيلية حظرت على مالكي الأراضي من الضفة الغربية تسجيل أراضيهم التي تقع داخل حدود بلدية القدس كما تُعرّفها إسرائيل في سجل الأراضي (الطابو)، نتيجة لذلك تُركت الأرض في فراغ قانوني لكي تستطيع السيطرة عليها، والبناء عليها بوصفها أملاك دولة(١٦).

وتضاعفت وتيرة الاستيطان في القدس المحتلة في الأعوام الماضية، وفي بداية هذا العام، وبحسب تقرير دائرة شؤون المفاوضات فإن إسرائيل تخطط لبناء خمسين ألف وحدة استيطانية، وصل (١٤) ألف منها إلى مراحل متقدمة، ويقيم في القدس الشرقية ما يقارب (١٩٠) ألف مستوطن، يعيشون في (٥٥) ألف وحدة سكنية(١٧)، وتمت المصادقة على بناء حي استيطاني الوجلة فيه (١٢) ألف وحدة سكنية تستوعب (٤٥) ألف مستوطن، وضمن إطار السياسات الاستيطانية التهويدية لمدينة القدس، كثفت حكومة الاحتلال من مخططاتها من أجل فرض الأمر الواقع التهويدي في المدينة، فهناك مخطط للقيام بعمليات مصادرة، وجرف وتدمير لآلاف المنازل(١٨).

وكانت الزيادة السكانية أساساً لرسم خطوط ومعالم القدس الكبرى، وبهدف إحداث تغيير ديموغرافي للمحافظة على مكانة القدس كعاصمة إسرائيل وكمدينة عالمية، وربط المستعمرات المقامة حول القدس، ولتحقيق أغلبية يهودية (١٢٪) من العرب، و(٨٨ ٪) من اليهود، تقضي سياسة التهويد بإخراج التجمعات العربية خارج حدود القدس، وضم الكتل الاستيطانية إليها، وتحويل مدن الضفة الغربية إلى كانتونات، ومنع أي تواصل جغرافي بينها(١٩)، ومن أجل ذلك لجأت إلى تنفيذ المشاريع الآتية:

١ ـ مشروع البوابات:

كان هذا المشروع من مقترحات شارون عام (١٩٨٧م)، ويقضي بإقامة بؤر استيطانية داخل الأحياء العربية، وداخل البلدة القديمة، وإقامة

(٢٦) بـؤرة اسـتيطانية في جبـل المكـبر ورأس العـامود، وجبـل الزيتـون، والشـيخ جـراح، وغيرهـا، بهـدف تحويـل العـرب إلى أقليـة في ذلـك المحيط، ومنـذ بدايـة هـذا العـام سـعت إسـرائيل للسـيطرة وبسـط نفوذهـا علـى منطقـة الشـيخ جـراح بالكامـل بهـدف عـزل شمـال القـدس عـن البلدة القديمة[٢٠].

٢ . مشروع E1.

أعلـن عـام (١٩٩٤م) على مساحـة(١٢٤٤٣) دونماً من اراضي قرى الطور، وعناتا، والعيزرية، وأبو ديس، وتمت المصادقة عليه عام (١٩٩٩م)، ويقضي بإقامة منطقة صناعية بمساحة (١) كم وإقامة (٤٠٠٠) وحدة سكنية، وخمس فنادق، لإغلاق شرق القدس بشكل كامل، وإقامة القدس الكبرى على مساحة (٦٠٠) كم٢، والتغلب على الزيادة السكانية العربية التي تصل إلى (٣٥٪)، وربط المستعمرات المجاورة في الشرق بمدينة القدس[٢١].

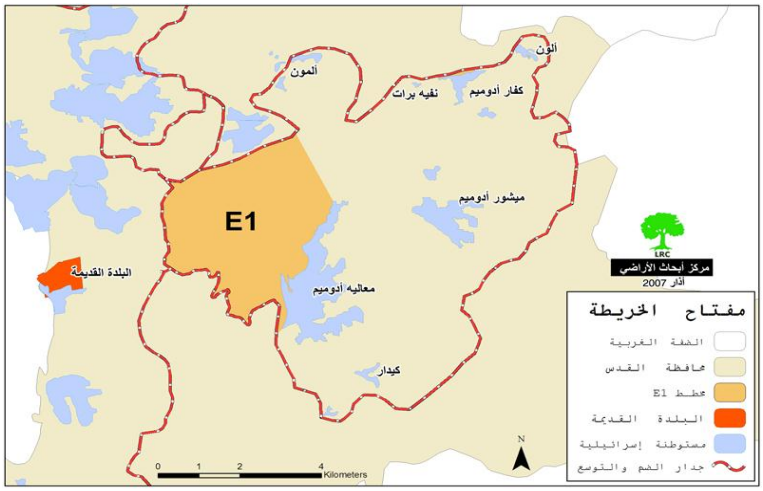

مشروع E1

القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي(٢٠٠٩-٢٠٢٠م) Metropolitan Jerusalem

أقر من حكومة الاحتلال بشكله النهائي في عام (١٩٩٨م) ، ووفق هذا المخطط ستمتد حدود القدس حتى مشارف أريحا في الشرق، ومدخل الخليل في

الجنوب، وسهل مستوطنة (شيلو) في الشمال، و(بيت شيمش) من الغرب، ويسيطر على حوالي (٣٠٪) من مساحة الضفة الغربية[٢٢]، وقد رصدت إسرائيل (١٥) مليار دولار لتنفيذ هذا المخطط[٢٣]، ويهدف المشروع إلى طرد (١٢٪) من سكان القدس، وإحلال مليون مستوطن مكانهم[٢٤].

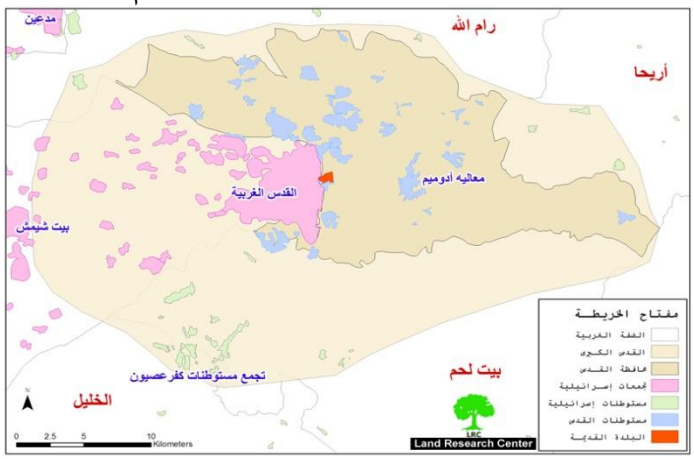

القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي(٢٠٠٩ - ٢٠٢٠م)

Metropolitan Jerusalem

ومع أن المجتمع الدولي لا يعترف بضم القدس الشرقية ويعدها منطقة محتلة، إلا أنه من المؤسف أن مشروعات الاستيطان هذه تجري في ظل صمت عربي واضح، ومواقف عربية غير فاعلة لتأييد المقدسيين في مدينتهم لمواجهة السياسات الإسرائيلية، كما تجري أيضاً في ظل انحياز أميركي سافر لإسرائيل[٢٥].

٢ . الجدار العنصريّ على مدينة القدس:

تشكّل مساحة الأراضي التي سيعزلها جدار الفصل العنصريّ في نهاية المشروع الإسرائيليّ في منطقة القدس ما مساحته (١٦٥,٩٧٤) دونماً، أيْ نحو (٤٣٪) من محافظة القدس، وتم تجريف (٢٣٨,٣٥٠) دونماً، وتطال تأثيرات الجدار حوالي (٢٣١) ألف فلسطينيّ أيْ نحو (٥٦٪) من سكّان القدس سيتأثّرون سلباً بإقامة الجدار، وسيعزل (٧١) قرية عن أراضيها خلف الجدار،

وتضرر من الجدار (١٧٠) ألف طالب في (٣٢٠) مدرسة، وفقد (٢٢٠) ألف مواطن يقطنون(٣٠) تجمعاً سكانياً قدرتهم في الوصول إلى المراكز الصحية، والجدول الآتي يوضّح تصنيفات الأراضي التي يعزلها الجدار بحسب نوع الأرض ومساحتها:

	الطول بالكيلومترات	النسبة من طول المسار	الطول بالكيلومترات يشمل جيوب معاليه ادوميم	النسبة من طول المسار يشمل جيوب معاليه ادوميم
اكملت اقامته	78.5	64.3	78.5	47
البناء في اوجه	15.6	12.7	30.6	18.3
لم يتم اقامته بعد	28.2	23	58.2	34.7
المجموع[٢٦]:	122	100	167.3	100

وأن الجدار تسبب في اقتلاع(١٠٠) ألف شجرة، وقد أكدت فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ ٩ /٢٠٠٤/٧م، عدم شرعية الجدار لمخالفته لأحكام القانون الدولي ومبادئه ومواثيقه[٢٧].

والمهم هنا أن الذين يعيشون خارج الجدار ويحملون الهوية الزرقاء، كانوا في القدس وأصبحوا خارجها، وبحسب القانون الإسرائيلي أن من يحمل هذه الهوية يجب أن يعيش داخل حدود القدس، وهؤلاء أصبحوا معرضين لسحب مواطنتهم .

لقد تم عزل مدينة القدس عن ضواحيها الشرقية، ولاسيما في (أبو ديس) و(العيزرية)، وهناك حوالي (١٥) ألف فلسطيني في قلنديا، وكفر عقب أخرجهم الجدار من المدينة، وسيقل تواصلهم مع المدينة، والقرى الشمالية ستعزل عن مدينة القدس كذلك، وهناك ما يقارب (٢٤٠) ألف فلسطيني

يحملون هويات مقدسية، وبعد إغلاق الجدار سيجد حوالي (١٢٠) ألف مقدسي خارجه مهددين بسحب هوياتهم، ومن ثم تحول هذا الجدار من جدار أمني كما يرددون، وأصبح أداة لتفكيك الخطر الديمغرافي، وأداة للترنسفير الطوعي(٢٨).

الجدار الفاصل قرب مدينة القدس " مخيم شعفاط"

جزء من حاجز قلنديا بتسيلم ٢٠١١م

٣. الترنسفير "المبررات والأهداف":

في البداية يجب تأكيد وضوح العلاقة بين عدد السكان اليهود في القدس، وبين الادعاء بأنها عاصمة إسرائيل الأبدية، فتناقص نسبة اليهود في المدينة، يجعل من الصعب الإدعاء بكونها مدينة يهودية ويهدد وجودها كعاصمة لدولة الاحتلال، وفي سبيل تحقيق أكثرية يهودية في المدينة، عمدت إسرائيل إلى رسم حدود جديدة للمدينة، وبموجب إذ هذه الحدود تم إخراج كثير من التجمعات السكانية العربية من مخططات المدينة ولاسيما من جهة الشرق، حيث تتواجد التجمعات العربية، وقامت بتوسيع حدود البلدية في الجهة الغربية التي يشكل فيها اليهود أغلبية سكانية مطلقة.

بعد احتلال المدينة، أصدرت سلطات الاحتلال مرسوماً ضم القدس في ١٩٦٧/٦/٢٨م، وتم تشكيل لجنة وزارية إسرائيلية قدمت ثلاثة مشاريع قوانين، تم إقرارها من الكنيست الإسرائيلي، وهذه المشاريع المقرة هي:

أولا : قانون تعديل أنظمة السلطة والقضاء.

ثانيا : قانون تعديل قانون البلديات.

ثالثا : قانون المحافظة على الأماكن المقدسة[٢٩].

وعمدت إسرائيل وبغية الاستمرار في تشكيل الأغلبية اليهودية في القدس، إلى إحصاء للسكان العرب عام (١٩٦٧م)، وتم إعطاؤهم الهوية المقدسية التي تقرر طبيعة وجودهم في القدس، كمقيمين وليس كمواطنين، أي بعبارة أخرى منحتهم حق الإقامة الدائمة، ولم تشجع على إعطائهم الجنسية التي تمنحهم حق المواطنة، أي إن وجودهم في القدس يتقرر كمقيمين، وليس كمواطنين، وبناء عليه وجدت الذرائع لممارسة سياسة التهجير –الترانسفير الهادئ- تجاه الأسر المقدسيّة أو الأسر التي تقيم في القدس قبل عام (١٩٦٧م).

وقد بدأت هذه السياسة منذ احتلال المدينة، وهي متواصلة حتّى الآن، ففي المدة ما بين عامي(١٩٩٥م) وحتّى (٢٠٠٠م) مارست "إسرائيل" من خلال وزارة الداخليّة أسلوباً جديداً لتقليص عدد المقدسيّين، وذلك بسحب بطاقة المواطنة من كلّ مقدسيّ لا يتمكّن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وإجباره على مغادرة المدينة إلى الأبد، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملةً.

وعمدت سلطة الاحتلال إلى سحب الهويات "الإسرائيليّة" من أولئك المقدسيّين الذين انتقلوا للعيش في مدن الحدود المصطنعة لبلديّة القدس، أي في مدن الضفة الغربيّة المحيطة بمدينة القدس، وذلك على وصف أنّ تلك الضواحي هي خارج "إسرائيل"، مستندةً إلى الفقرة(١) من المادّة (١١) من

قانـون" الـدخول إلى إسـرائيل" الصـادر عـام (١٩٧٤م)، وهـذا القـانون يحصـر الحالات التي يجوز فيها سحب بطاقة الهويّة في ثلاث حالات هي:

أ- إذا كان الشخص خارج "إسرائيل" مدة سبع سنوات على الأقل.

ب - إذا حصل الفرد على إقامةٍ في دولةٍ أخرى.

ج - إذا حصل على جنسيّة دولة أخرى بواسطة التجنّس.

وبذلك يَحرِم المقدسيّين من حقوقهم في الإقامة خارج الوطن للدراسة أو العمل أو ازدواج الجنسيّة، وقد ذكرت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية الصادرة في ١٢/٢/ ٢٠٠٩م، أن آلاف المقدسيين المسجلين سحبت هوياتهم، بسبب انتقالهم للعيش في الضفة الغربية أو في دول أخرى، وذكرت الصحيفة نقلاً عن المحامي (يوتام بن هليل) من مركز الدفاع عن الأسرة " هاموكيد:" إن (٢٥٠) ألف من سكان القدس لديهم حقوق المهاجرين إلى إسرائيل بشكل قانوني، لكنهم ليسوا مؤهلين للجنسية بسبب قانون العودة الإسرائيلي، وقال أنهم يعاملون كمهاجرين على الرغم من أن إسرائيل أتت إليهم عام (١٩٦٧م)، وقال إن فقدان الفلسطيني لحق الإقامة يمنع من دخول القدس، ولو للزيارة الأسرية، وزاد إن عدداً ممن سحبت هوياتهم لا يملكون جنسية دولة أخرى، وبذلك يتحولون إلى "بدون" دولة، وهذا يشمل طلاباً خرجوا للدراسة ولا يستطيعون العودة إلى بلدهم(٣٠) .

وقامت على الأرض بعدة أعمال بغية تعزيز الوجود اليهودي فيها، ومن هذه الأعمال:

١ـ تشجيع كافة الأعمال الاستيطانية سواء داخل البلدة القديمة، أو ضمن مخطط القدس الذي أقرته عام (١٩٦٧م) أو في محيطها، عن طريق تقديم كافة أشكال الدعم المادي والأمني للمستوطنين بغية زيادة عددهم، وإقامة ما يعرف باسم " القدس الكبرى" بهدف الوصول إلى نسبة أغلبية يهودية في القدس تصل إلى (٧٠ ٪) من السكان .

٢ـ العمل في مجال التركيبة الديمغرافية في المدينة، إذ شكل الوجود العربي في القدس هاجساً كبيراً للمستوطنين الجدد، وعدوه قنبلة ديمغرافية قابلة للانفجار في أية لحظة، ويشكل خطراً كبيرا على مستقبل الدولة .

وكانت هواجس التركيبة الديمغرافية في القدس حاضرة في مؤتمر هرتسيليا عام (٢٠٠٠م)، إذ بحثت كثير من الأفكار لترحيل الفلسطينيين وتحديد نسلهم، وقد جاء في وثائق المؤتمر أن عدد الفلسطينيين يضاعف نفسه كل (٢٠) سنة، كما وجدوا أن نسبة الزيادة السكانية هي (٤,٢٪) وهي من أعلى الزيادات السكانية في العالم، ونسبة زيادة اليهود(٢,٦٪)، ولذلك توصي الوثيقة بأمور عدة منها:

- إلغاء مخصصات التأمين الصحي للأسر كثيرة الأولاد.
- توطين اليهود في الأماكن التي تحوي كثافة سكانية كبيرة.
- توصي بترحيل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى شرق الأردن[٣١].

وقد حذر مركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، أن ما يزيد عن (١٢٥) ألف مقدسي مهددون بفقد إقامتهم في القدس، وأنه بسبب الجدار فقد حوالي(٥٠) ألف مقدسي حقوقهم المدنية، وباتوا فاقدي الإقامة في القدس، وأن (٧٥) ألف مقدسي في ضاحية البريد، والرام، وكفر عقب، وسمير أميس، تنطبق عليهم إجراءات الطرد التي تنفذه سلطات الاحتلال[٣٢].

وقد شهدت سنة (٢٠٠٦م) حملةً واسعةً لسحب هويّات المقدسيّين؛ فحسب إحصائيّة أعدّها مركز المعلومات "الإسرائيليّ" لحقوق الإنسان "بتسليم"، ذكر أنّ قوات الاحتلال "الإسرائيليّ" سحبت حقّ المواطنة من (١,٣٦٣) مقدسيّاً في سنة (٢٠٠٦م)، وهو أعلى معدّل لسحب الهويّات منذ احتلال القدس، والتي بلغت منذ سنة ١٩٦٧م وحتّى نهاية ٢٠٠٦م نحو (٨,٢٦٩)[٣٣] .

ومن أجل تحقيق الهدف المنشود، وهو تقليص الوجود العربيّ في مدينة القدس إلى أقلّ عددٍ ممكن، عمدت بلديّة القدس إلى التهرّب من تقديم الخدمات البلديّة لأهالي القدس الأصليّين، وانطلاقاً من قانون منح الهويّة

"الإسرائيليّة" لسكّان القدس، أصبح واجباً على سكّان القدس من الفلسطينيّين دفع كامل المستحقّات للبلديّة والدولة، كضريبة الدخل، و ضريبة السكن "الأرنونا"، والتأمين الوطنيّ، وكذلك ضريبة الأملاك، وذلك على الرغم من انخفاض دخلهم، وتدنّي مستوى الخدمات التي يتلقّونها مقارنةً باليهود، ممّا زاد وضع أهالي القدس العرب سوءً[٣٤].

٤. قانون الغائب :

وفي ١٩٨٠/٧/٣٠م، أصدر الكنيست الصهيوني قانون القدس عاصمة إسرائيل، ونص في مادته الأولى على أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل، واستمرت في بناء سياستها على ذلك على الرغم من قرار مجلس الأمن رقم (٤٧٨) في ٢٠ / ٨ /١٩٨٠م، أكد بأن هذا الإجراء باطل ومخالف للقانون الدولي، وتمارس إسرائيل سياسة تهويد ممنهجة في القدس، على الرغم من كل التأكيدات الدولية بأن القدس أرض محتلة، وأن جميع إجراءاتها فيها باطلة ولاغية، ومخالفة للقانون الدولي، ويبدو أن هذه سياسة تتبعها الحركة الصهيونية في القدس منذ نشأتها، ولا يخفى على مقولة (هرتزل) المعبرة عن أحلام الصهيونية: إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت ما أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، سوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون، وعبارة (اسحق رابين) رئيس الوزراء بعد توقيع اتفاق أوسلو "على ياسر عرفات أن ينسى موضوع القدس نهائيا... أن القدس ستبقى دائماً موحدة تحت سيطرة إسرائيل وعاصمتنا إلى الأبد"[٣٥].

وقد طبقت سلطات الاحتلال قوانين عنصرية متطرفة بحق أهالي القدس وأرضهم، فقد استخدمت ما يسمى قانون الغائب للسيطرة على أرض المقدسيين الموجودين خارج مدينة القدس، وعمدت إلى إفراغ للمدينة من خلال تطبيق سحب الهوية من المقدسيين الذين يقيمون لأكثر من عام خارج

القدس، وكذلك هي الحال بالنسبة للمقدسيين الذين استحوذوا على جنسيات أخرى في دول العالم، وتبعاً لذلك هناك خمسون ألف مقدسي مهددون بسحب هويتهم، وطردهم والسيطرة على عقاراتهم وأرضهم.

وكان الاحتلال قد ابعد (١٥) ألف مقدسي في مدة احتلاله للقدس الشرقية عام (١٩٦٧م)، ناهيك عن إبعاد نحو ستين ألفاً من المقدسيين المسلمين والمسيحيين في عام (١٩٤٨م)، بفعل المجازر المرتكبة من قبل العصابات الصهيونية في قرى قضاء القدس، مثل قرية دير ياسين وغيرها، والواقع أنه من بين (٤٠) قرية في القدس تم احتلالها عام (١٩٤٨م)، والتي بقيت داخل حدود إسرائيل بعد توقيع هدنة (١٩٤٩م)، تم تهجير (٣٨) قرية وبلغ عدد سكانها حوالي (٧٣,٢٥٨) وهذا لا يشمل الأحياء الغربية في القدس الغربية[٣٦].

ويتزامن تطبيق قانون أملاك الغائب لمصادرة آلاف الدونمات مع خطط الحكومة الإسرائيلية لتوسيع كتل المستعمرات الإسرائيلية الواقعة إلى الجنوب من القدس، لربطها بصورة أكثر مباشرة بالقدس الغربية، وهناك ثلاثة آثار لعملية التوسّع الاستيطاني:

١ـ تدعيم السيطرة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية في جنوب غرب القدس.

٢ـ منع النمو الطبيعي للقدس الشرقية الفلسطينية حتى بيت لحم.

٣ـ محاولة دمج كتلة (عتصيون) الاستعمارية بالقدس الغربية، ولا تُعرف مساحة الأراضي المتأثرة بتطبيق قانون أملاك الغائب، لأن الحكومة الإسرائيلية استولت على سجلاّت كل الأراضي الفلسطينية المستأجرة في القدس، عندما أغلقت بيت الشرق في عام (٢٠٠١م)، لكن توجد المعلومات الآتية عن استخدام الأراضي في القدس الشرقية:

• صودرت(٤٣.٥ ٪) من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية، واستخدمت لبناء المستعمرات الإسرائيلية فقط.

• أُعلنت (٤١ ٪) من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية "منطقة خضراء"، وهي بذلك تخضع لقيود بناء مشددة وضعتها الحكومة الإسرائيلية.
• يُسمح للفلسطينيين باستخدام(١٢.١٪) فقط من مساحة القدس الشرقية، ونصف هذه الأراضي (٦٪) من مجموع مساحة القدس الشرقية هي أملاك "غائب"، وبذلك من الممكن مصادرتها وفقاً للقانون الجديد.
• يتم استخدام (٣.٤٪) من مساحة القدس الشرقية للمرافق العسكرية، والطرق وغير ذلك من البُنى التحتية.

أما ما يتعلّق بأراضي "المنطقة الخضراء"، تتلاعب الحكومة الإسرائيلية بقانون عثماني قديم ينص: على أن الأراضي التي لا تتم فلاحتها لمدة ثلاث سنوات يمكن مصادرتها من الدولة، وإعلانها "أراضي دولة"، وبوجود القيود الإسرائيلية الحالية على الحركة الفلسطينية، وبناء الجدار، يواجه المزارعون الفلسطينيون صعوبات جمّة في الوصول إلى أراضيهم لذلك، تواجه كل أراضي هذه "المنطقة الخضراء" خطر المصادرة، وليس فقط المساحة التي يملكها أصحاب الأراضي "الغائبون"، وبذلك يكون الفلسطينيون يستخدمون ما مساحته ٧٪ من القدس الشرقية (٣٧).

٥ . البناء في القدس:

إن مخططات البناء الصهيونية تسمح بالتوسع في القدس الغربية من دون القدس الشرقية، وقد مارس الاحتلال سياسة عنصرية تجاه العرب وقلص كثيراً في منح تراخيص البناء لهم في القدس، وقد كان تقاسم الوحدات السكنية بين اليهود والعرب، كالآتي:

١ـ بني في الأحياء اليهودية ما يزيد عن (٦٤) ألف وحدة سكنية وتشكل (٨٨٪) من مجموع المباني في المدينة حتى عام (٢٠٠٠م).
٢ـ بنى العرب (٩٠٠٠) وحدة سكنية أي ما يقارب (١٢٪) من مجموع الوحدات السكنية في المدينة.

وقد وضعت عراقيل كثيرة أمام البناء في الأحياء العربية، فقد حولت (٥٢٪) من مساحات الأراضي إلى أراض للمنفعة العامة، وبقاع خضراء يمنع البناء عليها، ويضع الاحتلال العراقيل أمام البناء العربي، في حين تقدم كافة التسهيلات والقروض والامتيازات أمام البناء اليهودي.

ويكلف منح ترخيص بناء واحد للعرب ما بين (٢٥) ألف إلى (٣٠) ألف دولار، وعادة لا يملكون هذا المبلغ، فيلجأون إلى البناء غير المرخص، ويتبع ذلك هدم منازلهم من البلدية، ويخيروهم ما بين هدم منزله بيده أو هدمه من البلدية، ويتبعه نفيهم خارج المدينة، وهو ما يعرف بالترحيل الهادئ، بحجة المحافظة على جمالية المدينة، وبحجة خروجه على القانون، ويذكر أنه في القدس الشرقية الآن حوالي(٢٢) ألف منزل معرض للهدم في القدس حتى (٢٠١٠م)، وأنه تم هدم أكثر من (٥٠٠ منزل)[٣٨]، ويتجاوز عدد الغرامات التي يدفعها المواطنون في القدس على المنازل غير المرخصة حوالي (٦,٥) مليون دولار سنوياً[٣٩].

وذكرت دراسة إسرائيلية رسمية نشرتها صحيفة (يديعوت أحرونوت) مؤخراً أن الفجوة بين الأحياء العربية والتجمعات اليهودية في القدس اتسعت كثيراً خلال العقد الماضي، وكشفت أن عملية تحديث البنى التحتية في الأحياء الواقعة في القسم الشرقي من المدينة المقدسة تستلزم (٤٢٠) مليون يورو، وهذه التقديرات هي ضعف المبلغ الذي عدّ ضروريا قبل (١٠) سنوات لتصبح البنى التحتية في الأحياء العربية من المدينة بمستوى تلك القائمة في التجمعات اليهودية، إن كانت في القدس الغربية أو في المستوطنات.

وكانت مسألة البناء من دون ترخيص في القدس الشرقية، هي النتيجة المباشرة لعقود من السياسة الإسرائيلية التي تهمل بطريقة ممنهجة التخطيط المدني الضروري في هذا الجزء من المدينة، الذي يتيح لليهود البناء بالتوافق مع القانون[٤٠]، في الوقت الذي ترفض فيه منح رخص بناء للمقدسيين[٤١].

وقد تضاعفت مساحة القدس العربيّة أكثر من عشرة أضعاف ممّا كانت عليه منذ الاحتلال، في حين أنّ المستفيد الوحيد من هذه المساحة هو وزارة الإسكان، أو وزارة الماليّة "الإسرائيليّة"، أو ما يُسمّى ببلديّة القدس، التي أقامت عليها المستوطنات التي أخذت تطوّق القدس العربيّة من كلّ الاتّجاهات، أو أنّها بُقِيَت أراضٍ "محميّة"، أو صودرت تحت ذريعة استخدامها لأهدافٍ عامّة، لمنع الفلسطينيّين من البناء عليها، وبذلك أصبحت إمكانيّة حصول المقدسيّ على رخصة بناء تكاد تكون أمراً مستحيلاً، زيادة على طول مدة إصدار الرخصة، و أنّ الأرض نفسها يجب أنْ تكون مسجّلة (طابو) باسم صاحب الرخصة، وإنْ ورثها عن أبيه تصبح المشكلة أكثر تعقيداً.

وإن مخطّطات التنظيم والبناء في القدس وُجِدت من أجل الحدّ من النموّ السكّانيّ والعمرانيّ للمقدسيّين، ممّا اضطر المقدسيّون للبناء من دون ترخيص، واليوم هناك(٢٧)ألف منزل في القدس مهددة بالهدم[٤٢]، وهذه الإجراءات حملت آلاف المقدسيّين لترك القدس والرحيل، والسكن وتكوين أسرة في الضفّة الغربيّة، أو حتّى الهجرة خارج البلاد، ممّا أفقدهم حقّ المواطنة في المدينة، لكن هناك من فضّل البقاء والعيش مع أسرته في أوضاعٍ سكنيّة غير لائقة، بل ومأساويّة حفاظاً على بقائه في المدينة[٤٣].

وأن الحكومة الإسرائيلية، وبلدية القدس تساعدان الجمعيات اليمينية المتطرفة مثل جمعية (عطرات كوهنيم) و(العاد) على السيطرة على منطقة الحوض المقدس، عن طريق شراء منازل معزولة أو السيطرة عليها، وقد أصدرت بلدية القدس (٢٠) رخصة بناء للعرب فقط في سلوان، مع أنهم يحتاجون إلى (١٥٠٠) وحدة حسب معدل الزيادة الطبيعة للسكان، وزادت الصحيفة إن العرب يشكلون (٣٥٪) من عدد سكان المدينة، لكنهم يتلقون ما بين(٥ ـ ١٠٪) من الموازنة، كما يتعرضون إلى تجاوزات أمنية خطيرة إذ يتم الاعتداء عليهم من المستوطنين، والشرطة تشاهد مناظر الاعتداء، والدهس

والقتل، ولا تحرك ساكناً زيادة على تحويل المدينة إلى بؤرة لنشر المخدرات، والرذيلة، وفساد الأخلاق.

وقد كثرت العراقيل التي تضعها البلدية ووزارة الداخلية الإسرائيلية أمام الفلسطينيين في القدس الشرقية، للحيلوله من دون إعطائهم رخص بناء، فلا يحصل أهالي القدس سوى على ستين رخصة سنوياً، وبحسب تقديرات دوائر الإحصاء فإنهم بحاجة إلى ألفين رخصة سنوياً، وكان العرب بحاجة إلى ستين ألف وحدة سكنية حصلوا منها على عشرة آلاف فقط، ولم يمنحوا عام (٢٠٠٨م) سوى (١٨) رخصة بناء فقط، و أن هناك اختلاف في مساحة البناء في الأرض، إذ لا يسمح للفلسطيني بالبناء إلا على (٣٧ ٪) من مساحة أرضه، في حين يسمح بالبناء ما يقارب (٩٠٪) من الأرض، كما هو الحال في ترخيص البناء في مستوطنة هارحوماه " أبو غنيم "[٤٤]، وتمنع الفلسطينيين من البناء لأكثر من طابقين أو ثلاثة، مما يحد من أمكانية التوسع العمودي واستغلال الأسطح الفارغة، وكان هناك حوالي (٤٩,١٢٧) نسمة، أي (٣١,٥ ٪) ممن كانوا مقدسيين عام(١٩٦٧م)، هم خارج حدود وهوية القدس اليوم[٤٥].

وهناك حوالي (١٠٠) ألف مواطن ليس لديهم سكن في القدس، مما يدفعهم إلى البناء غير المرخص، فقد وضعت عراقيل عدة أمام إثبات الملكية، وهو الأمر الضروري للبناء المرخص، وتصاعدت حدة هدم المنازل وسيما بحجة عدم الترخيص، فعلى سبيل المثال قررت بلدية القدس هدم (٨٨) منزلاً في حي البستان في سلوان عام (٢٠٠٥م)، ويتوقع حين تنفيذ مشروع الحديقة العامة المعروفة بحديقة (الملك داود) أن يتم تشريد ما يقارب ألف مواطن، علماً أن كثيراً منها أقيم قبل احتلال القدس، وفي هذا المجال يقول مهندس بلدية القدس "أوري شريط" في مقابلة مع راديو "يروشاليم" إن بإمكاننا منع السكان الفلسطينيين من دخول بيوتهم، حتى لو لم نتمكن من هدم بيته، بحجة أن البناء غير المرخص لا يسري عليه التقادم"[٤٦].

وقد بلغ عدد المساكن التي تم هدمها بين عامي (٢٠٠٠- ٢٠٠٨م) حوالي (٨٣٧) منزلاً بحجة البناء غير المرخص، وفي أدراج بلدية القدس هناك ما يقارب (٢٠ ألف) سكن غير قانوني، وهناك (٢٨ ألف) ملف لبناء مخالف [٤٧]، وفي عام (٢٠١٠م) لوحده هدمت سلطات الاحتلال (٣٩٦) منزلاً في القدس[٤٨].

وخصصت حوالي (٣) مليون دولار لإقامة متحف في نبع سلوان، تشرف عليه جمعية (العاد) الاستيطانية، ويسعى الاحتلال إلى تحويل رباط الكرد إلى حائط مبكى مصغر، وأقامت نفقاً بطول (٦٠٠) متر من عين سلوان حتى جنوب المسجد الأقصى، زاعمة أنها قناة مياه تعود إلى أيام الهيكل الثاني[٤٩].

ونقلاً عن صحيفة (جيروسليم بوست) الإسرائيلية، عن خبير إسرائيلي في التخطيط الاستراتيجي قوله، إن كل فلسطيني في القدس يمتلك أرضاً للبناء سيحتاج ما بين (١٠ إلى١٥) عام من المناقشات والإجراءات حتى يستطيع بناء شئ إن استطاع أصلاً، وكانت بلدية القدس قد دافعت عن نفسها ضد الاتهام الموجه إليها بأنها لا تصدر تراخيص بناء إلا في غرب القدس حيث الأحياء اليهودية، وذكرت أنها في صدد السماح ببناء (٥٠٠٠) وحدة سكنية للعرب[٥٠].

٦. لم شمل الأسر:

منذ عام (١٩٦٧م)، كان بإمكان المواطنين والسكان في القدس الذين تزوجوا من سكان الضفة الغربية، تقديم طلب إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية للحصول على مكانة قانونية لصالح الأزواج وشركاء الحياة، وفي معظم الحالات، وبعد فحوصات متواصلة وانتظار طويل، كان يتم منحهم هذه المكانة، وكان بمقدورهم العيش معاً داخل حدود القدس، وفي (٢٠٠٢م)، قررت الحكومة تجميد طلبات لم شمل الأسر، والتي قُدمت لصالح سكان الضفة الغربية.

وفي العام التالي قامت الحكومة بتقنين هذا القرار في إطار القانون (قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل)، إذ يحظر القانون على الإسرائيليين الذين تزوجوا من سكان المناطق أو سيتزوجون في المستقبل بالسكن معهم داخل حدود الدولة، ويمس القانون الجديد بأبناء مواطني شرقي القدس الذين ولدوا في المناطق الفلسطينية، ويمنع تسجيلهم كمواطنين في إسرائيل، وقد تم تحديد مفعول سريان القانون لمدة سنة واحدة، ومُنِحَت الحكومة صلاحية تمديده بعد الحصول على مصادقة الكنيست.

إنّ القانون يمس بصورة بالغة في الحق بحياة أسرية لعشرات آلاف الأشخاص، من مواطني وسكان إسرائيل، ومن مواطني المناطق الفلسطينية على حد سواء، وسوف يضطر المواطنون والسكان الإسرائيليون والذين تزوجوا من سكان المناطق الفلسطينية بالعيش منذ الآن منفصلين عن شركاء حياتهم، أما الأزواج الذين يقررون العيش معاً في إسرائيل (بما في ذلك شرقي القدس)، بما يخالف تعليمات القانون المذكور، فلن يكون بمقدورهم إقامة حياة منتظمة وسوف يضطرون إلى العيش في ظل الخوف والقلق، وإذا اختار هؤلاء الأزواج العيش في المناطق الفلسطينية، فمن المحتمل أن يُعد الإسرائيلي منهم مخالفاً للقانون، إلا أذا حصل على إذن خاص، لأن الأمر الخاص الذي أصدره قائد المنطقة يحظر دخول الإسرائيليين إلى مناطق(A) في الضفة الغربية، وما يوازيها من المناطق في قطاع غزة.

أما الأزواج الذين تزوجوا قبل المصادقة على القانون، وكذلك أحد الأزواج من سكان المناطق الفلسطينية، والذي لم يحصل على مكانة ثابتة في إسرائيل، فإن بإمكانهم العيش معاً طبقا لمصادقات مؤقتة ينبغي عليهم استصدارها من الإدارة المدنية، ومن الصعب استصدار مثل هذه المصادقات، علماً أن إسرائيل تقوم بإلغاء مفعولها في أحيان متقاربة.

والأمر المهم في ذلك جمع شمل الأسر المقدسيّة وتسجيل الأولاد، قرار الحكومة في العام (٢٠٠٠م) تجميد جميع طلبات لمّ الشمل، وفي

٢٠٠٣/٧/٣١م، أُصدِر قانونٌ أطلِق عليه قانون المواطنة والدخول إلى "إسرائيل"، يحظر على المقدسيّين والفلسطينيّين حاملي الجنسيّة "الإسرائيليّة" (فلسطينيّو الـ ٤٨) ممّن تزوّجوا من سكّان الضفة الغربيّة لمّ الشمل، ويفرض عليهم العيش منفصلين، وقد صادقت عليه محكمة العدل العليا في ٢٠٠٦/٥/١٤م، وعلى الرغم من أنّ "إسرائيل" قد سمحت بمشاركة أهالي القدس في الانتخابات التشريعيّة التي جرت في ٢٠٠٦/١/٢٥م، إلا أنّ وزير الداخليّة "الإسرائيليّ" روني بار- أون"، أصدر في ٢٠٠٦/٥/٢٩م أمراً بسحب حقّ الإقامة من نواب القدس في المجلس التشريعيّ الفلسطينيّ، إذا لم يقدّموا استقالاتهم من المجلس في مدّة شهر(٥١).

وطبقا لإدعاء الدولة، هناك حاجة إلى القانون بسبب الاحتياجات الأمنية، وأن دخول مواطني المناطق الفلسطينية أينما كانوا إلى إسرائيل، يُشكّلُ خطراً على أمن مواطني إسرائيل، وطرح هذا الادعاء مؤخراً فقط في محاولة لبعثرة آثار الاعتبار الديموغرافي، الذي يقف صراحة من وراء المبادرة إلى سن القانون: هو منع تنامي السكان العرب في إسرائيل، والحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

وقد قامت جمعية حقوق المواطن، ومنظمة عدالة، وأعضاء من الكنيست وأزواج قد يتضررون من القانون، بتقديم التماس إلى محكمة العدل العليا ملتمسين إلغاء القانون، وقد قامت محكمة العدل العليا بتوحيد هذه الملفات، وبحثها في هيأة قضائية تتكون من(١٣) قاضياً، وفي بيانها الأخير المقدم إلى محكمة العدل العليا، أبلغت النيابة العامة للدولة أن: وزارة الداخلية وبالتنسيق مع وزارة العدل، ستقوم في أقرب وقت بإعداد تعديل على القانون، يعمل على توسيع التحفظات الخاصة بسريان مفعول القانون على مجموعات سكانية إضافية ، وسوف يتم عرض القانون على الكنيست بعد انتهاء عطلة الكنيست، كما سيتم بحث التعديل المذكور في اللجنة الوزارية، ومن ثم مصادقة الحكومة.

وعلى أساس هذا البيان، ولأنّ الحكومة قد مددت مفعول القانون لمدة تصل إلى حوالي نصف المدة التي أتاحتها الكنيست، قررت محكمة العدل العليا في عام (٢٠٠٤م)، تأجيل الحكم القضائي إلى موعد آخر بعد أن تبحث الكنيست مصير القانون(٥٢).

وتطالب منظمة "بتسيلم" حكومة إسرائيل تغيير سياستها، واتباع سياسة المساواة تجاه جميع المواطنين والسكان، وتطالب الكنيست بإلغاء القانون وعدم تمديد مفعوله مجدداً، وينبغي على وزارة الداخلية أن تجدد فورا إجراءات لم شمل الأسر وتسجيل الأولاد، وينبغي أن تكون معالجة هذه الطلبات متسمة بالنجاعة والموضوعية، على أساس الاعتراف بحق جميع سكان إسرائيل ومواطنيها بالتزوج ممن يرونه مناسباً والسكن معه ومع الأبناء، في المكان الذي يختارونه.

وفي عام (٢٠٠٥م) صدر قانون حكومي(١٨١٣ قانون الطوارئ) يجمد البث في ملفات لم الشمل، أو تسجيل أطفال ولدوا في الخارج أو أطفال يحمل الأب أو الأم هوية فلسطينية، ولا تزال السلطات الإسرائيلية تمدد تجميد هذا القانون من مدة إلى أخرى، وكان أخر تمديد له لمدة ستة شهور بتاريخ ٣/ ١/ ٢٠١١م(٥٣) .

وكانت في العام الماضي توافق على طلبات لم الشمل بصورة مشددة، وعلى شكلين هما :

- زوج من الخارج أو من الضفة الغربية : لم شمل وإجراءات معقدة جداً، وفي معظم الحالات كان يتم رفض طلب لم الشمل.
- زوجة من الخارج أو تحمل الهوية الفلسطينية : كانت الأمور أقل تعقيداً .

وقد زادت إسرائيل من إجراءاتها بما يتعلق بلم شمل الأسرة ، فقد لجأت عام (١٩٩٧م) إلى منح إقامة مؤقتة لمدة(٢٧) شهراً لمن تمت الموافقة على طلب لم الشمل، على أن يتم تجديده كل ستة أشهر، وتكرر الإقامة المؤقتة لمدة خمس

سنوات، وبعد سنة أخرى يتم منحه الإقامة الدائمة، ومنذ عام (٢٠٠٥م)، تم تجميد موضوع الإقامة الدائمة.

وتمتد فترة لم الشمل من تقديمه حتى استلامه عشر سنوات، ويجب على الشخص، أن يقوم بإحضار الوثائق الثبوتية والمصدقة الآتية:

١ـ عقد إيجار أو إثبات أنهم يملكون منزلاً.

٢ـ حلف يمين مصدق من محامي إذا كانوا يسكنون وذويهم.

٣ـ وثيقة من عيادات إسرائيلية تثبت تلقيهم علاجا في المدة السابقة.

٤ـ بطاقات تطعيم للأطفال.

٥ـ شهادات ميلاد للأطفال.

٦ـ شهادات المدارس للأطفال.

٧ـ قسيمة راتب وفي حال عدم وجود وظيفة يطلب منه حلف يمين عند محامي يبين مصدر دخله.

٨ـ كشف حساب يثبت تلقيهم مخصصات أطفال.

وفي حالات كثيرة يدعى الزوجان إلى مقابلات انفرادية، وإذا ثبت عدم تطابق أقوالهما يرفض الطلب، وفي تصريح الإقامة المؤقتة يستدعى سنوياً لإحضار وثائق جديدة مثل الوثائق السابقة، ويتم فحص ملفه الأمني والجنائي، ويتم هذا حتى حصوله على الإقامة الدائمة، وأحياناً كثيرة يتم طلب وثائق جديدة لم يتم طلبها من قبل.

وقد جرى تعديل على القانون السابق بتاريخ:٢٠٠٥/٥/٢٧م، كالآتي:

- أن يكون سن الزوج يزيد عن (٣٥) سنة والزوجة عن (٢٥) سنة.
- أعطي الحق لوزير الداخلية بمنح تأشيرة دائمة لمن هو أقل من (١٤) سنة، في حين أعطي الحاكم العسكري صلاحية منح الأطفال الذي يزيد أعمارهم عن (١٤) سنة.

- يمنع الشخص من الحصول على تأشيرة إقامة الدائمة استناداً إلى توصية الجهات الأمنية المختصة، أو إذا ثبت أن الشخص المعني، أو أحد أفراد الأسرة يشكل خطراً على أمن الدولة.
- كان من المفترض أن قانون الطورائ سيتم التوقف عن العمل به في ١٦ / ١/ ٢٠٠٧م، وقد قام الكنيست بالمصادقة على تمديد قانون الطوارئ بالقراءة الأولى في يوم ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٦[٥٤].

٧. إلغاء حق الإقامة الدائمة.

أدرجت إسرائيل سكان القدس بعد القيام بعملية إحصاء لهم، ضمن فئة المقيمين الدائمين في إسرائيل، وبحسب معطيات وزارة الداخلية الإسرائيلية يتم تسجيل الطفل الذي يحظى والديه بهوية إسرائيلية في المشفى، وإذا كان أحد الوالدين من الضفة الغربية أو قطاع غزة، فإن عليه أن يتقدم بطلب تسجيل الطفل إلى وزارة الداخلية، التي تطلب إثبات مركز إقامة الوالدين في القدس، وهذا الإجراء قد يتطلب شهوراً وربما سنوات، ومنذ عام (٢٠٠٥م) منعت وزارة الداخلية تسجيل أي طفل، لا يحمل والديه الهوية الإسرائيلية.

ويرتبط بهذا الموضوع حق الإقامة في القدس، فقد أجرت إسرائيل إحصاء عام (١٩٦٧م) لسكان القدس، وأعلنت إمكانية الحصول على الجنسية الإسرائيلية بعد استكمال الإجراءات القانونية، وبما أن معظمهم لم يطلب الجنسية الإسرائيلية، فقد منحتهم حق إٌقامة دائمة، ووفقا لقانون (١٩٥٢م)، الذي تم تعديله عام (١٩٧٤م)، وفي المادة الحادية عشرة منه، فإن حق الإٌقامة الدائمة يلغى في الحالات الآتية:

١ـ التواجد لسبع سنوات أو أكثر خارج البلاد.

٢ـ إذا حصل على جنسية دوله أخرى.

٣ـ إذا حصل على حق الإقامة الدائمة في دولة أخرى[٥٥].

ولزيادة التعقيد أجبرت المقدسيين الذين يعيشون في الأردن ومعهم حق الإقامة الدائمة، على التوقيع على وثيقة تجبرهم بفقد الإقامة الدائمة إذا عادوا للسكن في الأردن، وكانت الوثائق التي تثبت الإقامة كالاتي:

- قسيمة راتب العمل.
- وثائق الضريبة .
- فواتير الماء والكهرباء.
- استلام مخصصات التأمين الوطني.

وكانت عناصر السياسة تجاه من لا يستطيع إحضار هذه الوثائق أو أي منها كالآتي:

١ـ إلغاء الإقامة وسحب الهوية.

٢ـ رفض طلبات لم الشمل.

٣ـ رفض تسجيل الأولاد في هوية الوالدين(٥٦).

وبحسب بعض مراكز حقوق الإنسان فإن أكثر من (٧٠) ألف مقدسي مهددون بفقد حق الإقامة في مدينة القدس، وأن مواطني القدس الشرقية يذكرون بمرارة الطابور الطويل من الفلسطينيين الذين ينتظرون لساعات طويلة، للسماح لهم بمتابعة معاملاتهم والمعاملة القاسية والمهينة والبيرقراطية التي يتعرضون لها من جانب الموظفين اليهود(٥٧)، وبحسب مصادر إسرائيلية فإن ما فعلته إسرائيل في مجال سحب حقوق المواطنة من عام ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٧م وصل إلى (٨٥٥٨) شخصاً، وفي عام (٢٠٠٨ م) جردت إسرائيل حوالي (٤٥٧٧) شخصاً من حق الإقامة الدائمة، وهو (٢١) ضعف ما فعلته إسرائيل في هذا المجال طوال (٤٠) سنة الماضية(٥٨)، وقال مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية إن الأرقام أكثر من ذلك بكثير(٥٩).

ويشكل ذلك مؤشراً قوياً على تسارع عملية تهويد القدس وطرد سكانها خارجها .

٨ . الحفريات الأثرية:

شهدت الحفريات الأثرية نشاطاً كبيراً بعد عام (١٩٦٧م)، في المنطقة المحيطة بالحرم الشريف، وفي ما يسمى بحارة اليهود، والواقع أن ما عرف بحارة اليهود لم تتجاوز مساحته قبل قيام إسرائيل (٥٠٠٠) متر ولم يزد عدد الأسر به عن (٩٠) أسرة[٦٠]، وأجريت حفريات أثرية في النفق، وفي كنيس أوهيل أسحاق الذي أقيم على وقف حمام العين، ولا يبعد سوى خمسين متراً عن المسجد الأقصى، وحفريات برج اللقلق، زيادة على الحفريات المجاورة للبلدة القديمة، وهناك حفريات في محور سلوان، وفي جميع المناطق التي يشملها ما يسمى بالحوض المقدس، وهدمت قوات الاحتلال أجزاء من مقبرة مأمن الله، ودمرت بناية المجلس الإسلامي الأعلى[٦١]، زيادة على الحفريات غير المعلنة، التي تتم في الخفاء[٦٢]، وتكشف عنها صدفة السيول والأمطار أو الانهيارات[٦٣]. والواقع أنّ هذه الحفريات مخالفة للقانون الدولي وتعد انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالنزاع المسلح، ومعاملة المدنيين وقت الحرب التي تم توقيعها عام(١٩٤٩م)[٦٤]، واتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، والتي وقعت في المؤتمر الدولي الذي أشرفت عليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" عام(١٩٥٤م)[٦٥].

وهناك كثير من المصادر الإسرائيلية تشكك في العلاقة بين اليهود والقدس، فالموسوعة اليهودية تقول: إن مصادر المدراش " شروق التوراة " وهو مجموعة شروح وقوانين وتفاسير توراتية تفيد بأن هذا الحائط لم يكن موقع عبادة عند اليهود حتى القرن السادس عشر الميلادي، زيادة على أن عالم الآثار الإسرائيلي (فلكنشتاين) الذي يقر ويشكك في أي صلة لليهود بمدينة القدس في مقال نشرته مجلة "جيروسليم ريبورت" عام ٢٠٠٠م[٦٦]، زيادة على ذلك فقد ذكرت العالمية البريطانية كاثلين كينون مديرة مدرسة الآثار

البريطانية في القدس، وأستاذة الآثار في جامعة أكسفورد "أن الحفريات الإسرائيلية التي تجريها إسرائيل حول الحرم القدسي لهي أبشع حفريات لتدمير التاريخ القديم، وأن إتلاف البنية الإسلامية التي بنيت في القرون الوسطى جريمة كبرى، ولا يعقل تشويه الآثار بمثل هذه الحفريات "[٦٧].

الحفريات الإسرائيلية في القدس القديمة

٩ . الأنفاق وسكة الحديد:

صادقت السلطات في القدس على (١٢) مشروعاً لتطوير شبكة المواصلات في القدس عام (٢٠١١م) بكلفة (١٢) مليون دولار[٦٨]، وصادقت إسرائيل عام (٢٠٠٥م) على مشروع القطار الخفيف في القدس الذي سيخدم المواصلات بين القدس الشرقية والقدس الغربية، وأعلنت أنه مع عام (٢٠٢٠م) سيكون هناك ثمانية خطوط تربط جميع المستوطنات حول وداخل القدس ببعضها بعضاً مع مركز المدينة، وسيخدم (١٠٠) ألف مستوطن بشكل يومي، ويتضمن إقامة عشرين محطة[٦٩]، زيادة على مشروع قطار يربط القدس الغربية بساحة البراق[٧٠].

١٠ . الاقتصاد:

تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية في القدس بشكل سلبي، وبدأت المدينة تشعر بثقل ربطها بالاقتصاد الإسرائيلي، وزادت حدة الضغط بعد

الحواجز العسكرية، وإقامة الجدار، ومنع سكان الضفة من دخول القدس، وتحويل السياح عن الأسواق، وإحصائية واحدة تحدد مدى الضرر الذي لحق بالقدس، فقد بلغ عدد محال المدينة التجارية عام (١٩٨٦م) حوالي (٤٢٥) محلاً، وصلت عام (٢٠٠٨م) إلى حوالي (٢٥٤) محلاً فقط، وإلى أقل من مائتين في عام ٢٠١٤م ، أي بنقص يقدر بحوالي (٤٢ ٪)، وأغلقت حوالي (٣٧) فندقاً عربياً في القدس العربية، وتوقف السياحة بين عامي (٢٠٠١ - ٢٠٠٤م) بشكل شبه تام في القدس، وقد وصلت البطالة في القدس إلى حوالي (٢٣٪) من حملة الهويات الزرقاء الخاصة بالقدس، وبدأت الخطة الإسرائيلية تقضي بتقليل الاعتماد على العرب[٧١]، وتتحكم إسرائيل في اقتصاد المدينة، وفي حركتها السياحية، فخط سير السائح يسير ضمن خطة محددة، تبعده عن المحال التجارية العربية في المدينة، وقد أدى غياب استراتيجية وطنية لمواجهة واقع الاحتلال، وعدم توفير الدعم اللازم لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة، إلى تمكين سلطات الاحتلال من إحكام قبضتها على المدينة[٧٢].

١١ . التعليم:

أما في مجال التعليم فتعاني المدارس العربية من تعدد مرجعياتها بين البلدية والأوقاف، والقطاع الخاص ووكالة الغوث، وتعاني من انخفاض رواتب المعلمين وعدم القيام بتأهيلهم، وتسرب الطلبة من المدارس، والمباني المستأجرة واكتظاظ الصفوف، وعدم المقدرة على بناء مدارس جديدة بسبب صعوبات الترخيص ورفض الاحتلال، وصعوبة وصول الطلبة إلى المدارس[٧٣]، وتحتاج مدينة القدس بحسب إحصائية (٢٠١٥م) إلى (٣٠٠٠) غرفة صفية، وعشرين مدرسة تبنى دفعة واحدة لسد النقص، وأن هناك (١٩) ألف طالب مقدسي تسربوا من المدارس، وأن الحواجز تشكل عائقاً أمام معلمي الضفة من الوصول إلى القدس وعددهم (٣٠)٪ من معلمي المدينة، وأن هناك (٥٥٠٠) طالب غير مسجلين في المدارس الحكومية أو الخاصة[٧٤] ، وهناك نحو (٣٠)

ألف مقدسي مهددين بالترحيل بحثاً عن فرص التعليم في بقية مدن الضفة، وأن حوالي (٧٩٤١٨) طالب تشكل الحواجز لهم مشكلة تعليمية[٧٥]، وذلك نتيجة لاستصدار القانون الإسرائيلي القاضي بتهويد قطاع التعليم العربي في مدينة القدس، ولاسيما في المراحل الابتدائية والإعدادية[٧٦]، وتمضي قدماً في سياسة الأسرلة، إذ يدرس في المدارس الإسرائيلية حوالي (٣٩١٨٩) طالباً عربياً، في حيث يدرس في المدارس العربية (٣٠٢٧٠) طالب[٧٧]، وتستثمر إسرائيل في التعليم ثلاثة ونصف مليون شيقل لليهود، ويحصل العرب على(٧٠٠) ألف شيقل فقط[٧٨]، وفي العام الحالي تمهد إسرائيل لإلغاء المنهاج الفلسطيني في المدارس العربية، إذ عممت قراراً ينص على شراء الكتب من وزارة المعارف الإسرائيلية فقط، ووفق المنهاج المعتمد لديها فقط[٧٩]، وقد تراجعت عن ذلك بعد أيام وتحت ضغوط محلية ودولية[٨٠]، وكانت قبل ذلك قد حذفت من المنهاج الفلسطيني موضوعات عدة منها : النشيد الوطني الفلسطيني، وتأسيس وكالة الغوث،ودروس تتعلق بالجهاد والدفاع عن الأرض، وموضوعات عن النكبة والنكسة وشطبت من منهاج التربية الإسلامية الآيات الخاصة بالجهاد، والدروس التي تحث المسلمين على الجهاد[٨١]. وبذلك تكون سياسة الاحتلال أخذت بالتسارع تجاه تهويد القدس في كافة المجالات.

ملحق رقم (١): معطيات حول تجريد حق المواطنة في شرقي القدس بتسيلم" مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. www.btselem.org/arabic/.

عدد الفلسطينيين الذين تم تجريدهم من المواطنة	سنة
107	2014
106	2013
116	2012

عدد الفلسطينيين الذين تم تجريدهم من المواطنة	سنة
101	2011
191	2010
725	2009
4,577	2008
289	2007
1,363	2006
222	2005
16	2004
272	2003
المعطيات غير موجودة	2002
15	2001 حتى نهاية نيسان
207	2000
411	1999
788	1998
1,067	1997
739	1996
91	1995
45	1994
32	1993
41	1992
20	1991
36	1990
32	1989
2	1988
23	1987
84	1986

عدد الفلسطينيين الذين تم تجريدهم من المواطنة	سنة
99	1985
161	1984
616	1983
74	1982
51	1981
158	1980
91	1979
36	1978
35	1977
42	1976
54	1975
45	1974
77	1973
93	1972
126	1971
327	1970
178	1969
395	1968
105	1967
14,481	

خاتمة:

تتعرض القدس إلى سياسة ممنهجة من الاحتلال تهدف إلى تفريغها من سكانها وتعزيز الاستيطان الصهيوني ليعمل على تحول ديمغرافي داخل المدينة لصالح اليهود.

وقد اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال المدينة إلى يومنا هذا مجموعة من الإجراءات لتحقيق هذه الغاية منها:

١- ضم الأراضي الخالية من السكان لتحقيق شعار أرض أكثر عرب أقل.

٢- تكثف الاستيطان داخل القدس الشريفة والبلدة القديمة من خلال الهدم والمصادرة وعقود البيع المزورة.

٣- السماح للجمعيات الاستيطانية بعمل كل ما هو ممكن لإخراج السكان العرب.

٤- سحب الجنسية ممن حصل على جنسية أخرى أو يقيم خارج البلد لأي هدف كان لمدة تزيد عن سبع سنوات.

٥- سحب هويات المقدسين ورفض طلبات لم شمل الأسر حيث فهناك ما يزيد على ثلث السكان محدد بسحب الهوية بحجة السكن لتسكن خارج حدود المدينة.

٦- إبعاد المقدسيين عن القدس مكان سكنهم الدائم تحت ذرائع مختلفة.

٧- استخدام قانون الغائب في السيطرة على أملاك الفلسطينيين في المدينة.

٨- مصادرة الأراضي للأهداف العامة.

٩- عمل مخططات استيطانية تهدف لعزل أماكن السكان العرب.

١٠- عدم إعطاء رخص بناء لتطور القطاع العمراني في القدس الشرقية وتعمل على وصل المستوطنات بعضها ببعض كما حدث في مخطط السيطرة على H1 وهي المنطقة الفاصلة بين الخان الأحمر والقدس، ومن المتوقع أن تعمل هذه الخطة على وصل حدود القدس بأريحا.

ويتضح مما سبق أن صعوبة هذه الإجراءات أدت إلى خفض نسبة الأراضي المملوكة للسكان، إلا أن نسبة السكان الفلسطينيين في القدس ما زالت تساوي الثلث على الرغم من كافة الإجراءات، الأمر الذي يفسر أنه تمسك الفلسطينيين بالقدس والسكن فيها على الرغم من كل التحديات.

هوامش البحث:

(١) للمزيد راجع:سلمان أبو ستة، دليل حق العودة، مؤتمر حق العودة، ٢٠١٢م ، ص ١، ٢، ٣٦.

(٢) تعد القدس شرقها وغربها أرضاً محتلة بحسب القانون الدولي، والقرار الدولي الوحيد الذي ينطبق عليها هو قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧م، الذي يمنح القدس إدارة دولية، ومن ثم فإن أية أعمال تهدف إلى تغير طابع المدينة مهما كانت غايتها أو أهدافها تعد غير شرعية وفقاً للقانون الدولي. سعد الدين العلمي، وثائق الهيأة الإسلامية العليا، دار الطباعة العربية، القدس، ١٩٨٤م، ص ٤٢-٤٦. نظمي الجعبة، القدس بين الاستيطان والحفريات، " القدس بين الاستيطان والحفريات" ، مجلة دراسات الفلسطينية، مجلد٢٠، عدد ٧٩، ٢٠٠٩م، ص ٤٧.

(٣) خليل التفكجي، الاستيطان ومصادرة الأراضي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨م، ص ٥ – ١٥.

(٤) الحوض المقدس: جميع المواقع الدينية اليهودية في القدس، التي قرر الاحتلال عدم التنازل عنها في أية مفاوضات مقبلة، وتشمل القدس القديمة، والشيخ جراح، ووادي قدرون، وسلوان، وجبل الزيتون. راجع: الوثيقة العبرية الصادرة عن سلطة تطوير القدس وبلدية القدس، ٢٠٠٨م، ص١٥.

(٥) نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في القدس من منظور إسرائيلي، مجله صامد، دار الكرمل، عمان، ٢٠٠١ م، ص ٢٦٨ـ ٢٧٠؛ القدس ممارسات وإجراءات الاحتلال منذ حزيران ١٩٦٧ـ ٢٠٠٩، سلسلة تقارير القدس (١) ، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، ٢٠١٠م ، ص ٢٢ ـ ٢٦.

(٦) خليل التفكجي، الاستيطان ومصادرة الأراضي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨م، ص ٥ ـ ١٥؛ القدس وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس، ٢٠١٠م، عدد ٣٠، ص٢٨ ـ ٢٩.

(٧) إبراهيم عبد الكريم، تهويد الحرم القدسي، دراسة توثيقية في الذرائع والوقائع، مجلة شؤون عربية، ١٩٩٨م، ص١٤٤.

(٨) قيس يوسف ناصر، التنظيم الإسرائيلي في ساحة البراق، ورقة مقدمة لمؤتمر القدس عاصمة تحت الاحتلال، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، ص ٤- ٧.

(٩) أصبح حائط البراق مقدساً عند اليهود عندما أصدر السلطان في عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٤٢م، وتحت وصاية دائرة الأوقاف الإسلامية. راجع: صحيفة القدس: ٢٠٠٩/٦/٢٥م، عدد١٤٣١٨؛ وليد سالم الخطيب، ديمغرافية القدس ومخططات التهويد، دار فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ٢٠٠٦م، ص١١١.

(١٠) القدس وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية، عدد ٣٣، ٢٠١٠م، ص١٧.

(١١) المتوكل طه، حائط البراق، القدس وقائع وأحداث، الهيأة الإسلامية المسيحية، عدد ٣٣، ٢٠١٠م، ص٢٧.

(١٢) صحيفة القدس: ٥ /١٢ / ٢٠٠٩م، عدد ١٤٤٧٦.

(١٣) صحيفة القدس: ٢٠١٠/٤/٥م، عدد ١٤٥٩٧؛ القدس وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٢٦ ، ٢٠١٠م، ص١، ٤، ١٦.

(١٤) صحيفة القدس: ١١ /٢٠١٠/٤م، عدد ١٤٦٠٣.

(١٥) صحيفة القدس: ٢٠١٠/٣/٢٩م، عدد ١٤٥٩٠.

(١٦) تقرير دائرة شؤون المفاوضات شهر ٤: ٢٠١١ م.

(١٧) صحيفة القدس: ١٤ / ٩/ ٢٠١١م، عدد ١٤٧٥٧.

(١٨) صحيفة القدس:٥/١٣ / ٢٠١٠م، عدد ١٤٦٣٥.

(١٩) خليل التفكجي، الاستيطان ومصادرة الأراضي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ٢٠١٠، ص ١٦- ١٨.

(٢٠) صحيفة القدس: ١١ /٢٠١١/١م، عدد ١٤٨٧٣.

(٢١) القدس ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧ - ٢٠٠٩م، سلسلة تقارير القدس (١) ، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، ٢٠١٠ م ، ص ١٣.

(٢٢) وليد سالم، القدس: بين السياسات الإلحاقية الإسرائيلية والرد الفلسطيني المعاكس، مجلة صامد، العدد ١٦٣ - ١٦٤ ، ٢٠١١م، ص ٢٦٥ - ٢٧٦.

(٢٣) صحيفة القدس: ١١ /٤ / ٢٠١٠م، عدد١٤٦٠٣.

(٢٤) أبو بكر الدسوقي، تهويد القدس... خطر إسرائيلي متصاعد، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٧٦ ، مجلد ٤٤ ، ص ١٤٨؛ للمزيد بشان التجمعات الاستيطانية التي يشملها المخطط. راجع: ـ القدس ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٩م، سلسلة تقارير القدس (١)، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، ٢٠١٠م، ص١٤.

(٢٥) محمد أبو شريفة، القدس..استيطان وتهويد وهدم وتهجير، الهيئة الإسلامية المسيحية، ٢٠١٠، ص١-٢.

(٢٦) تقرير منظمة بتسيلم ٢٠١١م.

(٢٧) ناصر الريس، جدار الفصل والقانون الدولي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ٢٠٠٨م، ص٤-٧.

(٢٨) خليل التفكجي، الاستيطان ومصادرة الأراضي ، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨ م، ص ٥ ـ ١٥؛ ناصر الريس، جدار الفصل والقانون الدولي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ٢٠٠٨ م، ص٤ ـ ١٥.

(٢٩) محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس، بيت المقدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١ م ، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٣٠) صحيفة القدس: ٣ /١٢ / ٢٠٠٩م، عدد ١٤٤٧٤.

(٣١) هنادي الزغير، التهجير الصامت " إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، المتلقى الفكري العربي، القدس ٢٠٠٧م، ص٥.

(٣٢) صحيفة القدس: ٢٠١٠/١/١٠م، عدد ١٤٥١٢.

(٣٣) راجع ملحق رقم (١).

(٣٤) هنادي الزغير، التهجير الصامت " إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، المتلقى الفكري العربي، القدس ٢٠٠٧م، ص٨-١٢.

(٣٥) هنادي الزغير، التهجير الصامت " إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، المتلقى الفكري العربي، القدس ٢٠٠٧م، ص٥.

(٣٦) نزار أيوب ، التطهير العرقي سياسة إسرائيلية، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨ م، ص ٧- ٨.

(٣٧) دائرة شؤون المفاوضات، وثائق منشورة، وثيقة رقم ١.

(٣٨) صحيفة القدس: ١٢/٦ /٢٠٠٩ م ، عدد ١٤٤٧٧.

(٣٩) أسامة حلبي، المكانة القانونية السكان القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨ م، ص ١٨ - ١٩؛ - صحيفة القدس: ١٢/٦ /٢٠٠٩ م ، عدد ١٤٤٧٧؛ القدس وقائع وأحداث، الهيأة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٢٥، ٢٠١٠م ، ص ٧.

(٤٠) هنادي الزغير وأحمد الرويضي ونصر يعقوب، هدم المنازل في القدس(١٩٦٧ - ٢٠٠٧م) القدس ،٢٠٠٧م، ص١٠-١١.

(٤١) القدس وقائع وأحداث، الهيأة الإسلامية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٢٨، ٢٠١٠م، ص١٦.

(٤٢) أبو بكر الدسوقي، تهويد القدس... خطر إسرائيلي متصاعد ، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧٦، مجلد ٤٤، ص ١٤٩.

(٤٣) هنادي الزغير وأحمد الرويضي ونصر يعقوب، هدم المنازل في القدس(١٩٦٧ - ٢٠٠٧م) الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس،٢٠٠٧م، ص١٢-١٣.

(٤٤) يعقوب عودة، الحق في السكن، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨ م، ص ٧.

(٤٥) محمد عبد الله جرادات، الهجرة من مدينة القدس: مخاطر وأفاق للمعالجة، بحث في كتاب نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد ، جامعة بير زيت، ١٩٨٩م، ص٣٠٢ - ٣٠٣ ؛ صحيفة القدس: ١٢/٦ /٢٠٠٩ م ، عدد ١٤٤٧٧.

(٤٦) المرجع السابق ص١٣، ٢٧ -٢٨.

(٤٧) يعقوب عودة، الحق في السكن، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨م، ص١٣،٩.

(٤٨) صحيفة القدس: ٢٠١١/١/٥م ، عدد ١٤٨٦٧.

(٤٩) القدس: ٢/٢٠ /٢٠١١، عدد١٤٩١٣؛ صحيفة القدس: ٢٦ /١/ ٢٠١١م، عدد ١٤٨٨٨٨.

(٥٠) صحيفة القدس: ٢١ / ١١/ ٢٠٠٩م، عدد ١٤٤٦٥.

(٥١) صحيفة القدس:٢٠١٠/١/١٠ م، عدد ١٤٥١٢؛ هنادي الزغير، "التهجير الصامت " إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، المتلقى الفكري العربي، القدس ٢٠٠٧م، ص ٥ -٩.

(٥٢) هنادي الزغير، "التهجير الصامت "إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، المتلقى الفكري العربي، القدس ٢٠٠٧م، ص١٢ - ١٣.

(٥٣) - صحيفة القدس، ٣ /٢٠١١/١م، عدد ١٤٨٦٥.

(٥٤) هنادي الزغير، "التهجير الصامت " إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، المتلقى الفكري العربي، القدس، ٢٠٠٧م، ص١٥.

(٥٥) محمد رشيد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس، بيت المقدس للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١م ، ص١٤٢ - ١٤٣.

(٥٦) هنادي الزغير، التهجير الصامت " إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، المتلقى الفكري العربي، القدس ٢٠٠٧م، ص١٥.

(٥٧) نزار أيوب، الحق في الإقامة " انتهاكات إسرائيل لحق الفلسطينيين في الإقامة في القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨ م، ص ١٥-٢٥.

(٥٨) صحيفة القدس: ٣ /١٢ / ٢٠٠٩م، عدد ١٤٤٧٤.

(٥٩) صحيفة القدس: ١٢/٦ /٢٠٠٩ م ، عدد ١٤٤٧٧.

(٦٠) أنور محمود زناتي، تهويد القدس، مركز الوحدة العربية، ٢٠١٠م، ص٢٧.

(٦١) أبو بكر الدسوقي، تهويد القدس... خطر إسرائيلي متصاعد، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧٦، مجلد ٤٤، ص١٤٨؛ حسن خاطر، المقابر الإسلامية في القدس، القدس وقائع وأحداث، الهيأة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٣٤، ٢٠١٠م، ص ٢٨-٣٤.

(٦٢) نظمي الجعبة ، القدس: بين الآثار والاستيطان، مجلة صامد عدد ١٦٣ ـ ١٦٤، عام ٢٠١١ ، ص٢٤٠ ـ ٢٥٠؛ صحيفة القدس: ٢٠ / ١٢/ ٢٠٠٨م، عدد ١٤١٣١.

(٦٣) القدس ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٩م، سلسلة تقارير القدس (١)، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، ٢٠١٠م، ص ٣٢؛ صحيفة القدس ١٩ / ١/ ٢٠١٠ م، عدد ١٤٥٢١.

(٦٤) اتفاقيات جنيف الأربع، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ط٤. جنيف، ١٩٩٧ م. ملحق ١، ص٤٣، وملحق ٢، ص١٠٢.

(٦٥) أسامة حمدان، عوامل الدمار التي تؤثر على الممتلكات الثقافية، مقالات أثرية بالمناسبة العشرية على تأسيس المعهد العالي للآثار في جامعة القدس، اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، رام الله، ص ١٠٠ ـ ١٠٢.

(٦٦) أنور محمود زناتي، تهويد القدس، مركز الوحدة العربية، ٢٠١٠م، ص٦٥.

(٦٧) أنور محمود زناتي، تهويد القدس، مركز الوحدة العربية، ٢٠١٠م، ص٦٨.

(٦٨) صحيفة القدس: ٢٩ / ١ / ٢٠١١م، عدد ١٤٨٩١.

(٦٩) صحيفة القدس: ٢٠ /٢ / ٢٠١١م، عدد ١٤٩١٣.

(٧٠) صحيفة القدس:٢١ / ٤/ ٢٠١٠م، عدد ١٤٦١٣.

(٧١) نائلة جويلس، عزام أبو السعود، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨م، ص٨، ١٤، ١٩.

(٧٢) شيرين صندوقه، القطاع التجاري والسياحي في البلدة القديمة، القدس وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، ٢٠١٠م، عدد ٣١، ص ٦٦ ـ ٧٠.

(٧٣) سمير جبريل، تعدد مرجعيات التعليم في القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨م، ص ٣ـ٥.

(٧٤) القدس ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧ـ ٢٠٠٩، سلسلة تقارير القدس (١)، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، ٢٠١٠م ، ص ٥٧؛

القدس وقائع وأحداث، الهيئة الإسلامية للمسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٣١، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٧٥) القدس وقائع وأحداث، الهيأة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٣٢، ٢٠١٠م، ص ٨.

(٧٦) صحيفة القدس: ٥/١٣ / ٢٠١٠م، ١٤٦٣٥.

(٧٧) خليل التفكجي، الاستيطان ومصادرة الأراضي ، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨ م، ص١٤.

(٧٨) صحيفة القدس: ٥ /١٢ / ٢٠٠٩م، عدد ١٤٤٧٦.

(٧٩) صحيفة القدس: ٢٣ /٤ / ٢٠١١م، عدد ١٤٩٧٥.

(٨٠) صحيفة القدس: ٢٦ /٤ / ٢٠١١م، عدد ١٤٩٧٨.

(٨١) صحيفة القدس: ٢٣ /٤ / ٢٠١١م، عدد ١٤٩٧٥.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

١. الزغير، هنادي، التهجير الصامت "إلغاء الإقامة الفلسطينية في القدس، الملتقى الفكري العربي، القدس،٢٠٠٧م

٢. أبوشريفة، محمد، القدس.....استيطان وتهويد وهدم وتهجير، الهيأة الإسلامية المسيحية،٢٠١٠م.

٣. أبوستة، سلمان، دليل حق العودة، مؤتمر حق العودة، لندن، من ١٧-٢٠٠٣/١٠/١٨.

٤. أيوب نزار، الحق في الإقامة، انتهاكات إسرائيل لحق الفلسطينيين في الإقامة بالقدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حق الفلسطينيين في القدس، القدس ،٢٠٠٨م.

٥. أيوب، نزار، التطهير العرقي سياسة إسرائيلية، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس ٢٠٠٨م.

٦. بتسيلم، جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، القدس، التقرير السنوي،٢٠١١م.

٧. بركات، نظام، الاستيطان الإسرائيلي في القدس من منظور إسرائيلي، مجلة صامد، دار الكرمل، عمان،٢٠٠١م.

٨. التفكجي، خليل، الاستيطان ومصادرة الأراضي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس،٢٠٠٨م.
٩. جبريل، سمير، تعدد مرجعيات التعليم في القدس، الائتلاف الاهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس ٢٠٠٨م.
١٠. جرادات، محمد عبد الله، الهجرة من مدينة القدس، " مخاطر وآفاق، بحث في كتاب نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، جامعة بير زيت، ١٩٨٩م.
١١. الجعبة، نظمي، القدس، بين الآثار والاستيطان، مجلة صامد، عدد ١٦٣،عام ٢٠١١م.
١٢. الجعبة، نظمي،"القدس بين الاستيطان والحفريات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد٢٠،عدد٧٩،٢٠٠٩م.
١٣. جويلس نائل، و أبو السعود، عزام، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨م.
١٤. حلبي، أسامة، المكانة القانونية لسكان القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس، ٢٠٠٨.
١٥. حمدان، أسامة، عوامل الدمار التي تؤثر على الممتلكات الثقافية، مقالات أثرية بالمناسبة العشرية على تأسيس المعهد العالي للآثار في جامعة القدس، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، رام الله.
١٦. خاطر، حسن المقابر الإسلامية في القدس، القدس وقائع وأحداق، الهيأة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، القدس/٢٠١٠م.
١٧. الخطيب ،وليد سالم، ديمقراطية القدس ومخططات التهويد، دار فضاءات للنشر والتوزيع، ط ١ ٢٠٠٦م.
١٨. الخطيب،وليد سالم، القدس بين السياسات الالحافية الإسرائيلية والرد الفلسطيني المعاكس،مجلة صامد، العدد ٢٠١١،١٦٣م.
١٩. دائرة شؤون المفاوضات، وثائق منشورة، وثيقة رقم(١).

٢٠. الدسوقي،ابو بكر، تهويد القدس... خطر إسرائيلي متصاعد، مجلة السياسات الدولة،عدد،١٧٦،مجلد ٤٤،ابريل،٢٠٠٩
٢١. الريس، ناصر، جدار الفصل والقانون الدولي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس،٢٠٠٨م.
٢٢. الزغير، هنادي وآخرون، هدم المنازل في القدس(١٩٦٧-٢٠٠٧)،القدس،٢٠٠٧م.
٢٣.زناتي، نور محمود، تهويد القدس، مركز الوحدة العربي، بيروت، ٢٠١٠م.
٢٤. صندوقه، شيرين، القطاع التجاري والسياحي في البلدة القديمة، القدس، وقائع وأحداث الهيأة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس، والمقدسات، ٢٠١٠م.
٢٥. طه، المتوكل، حائط البراق، القدس وقائع وأحداث ،الهيئة الإسلامية المسيحية،عدد٣٣، ٢٠١٠م.
٢٦. عبد الكريم ،إبراهيم، تهويد الحرم القدسي، دراسة توثيقية في الذرائع والوقائع، مجلة شؤون عربية،١٩٩٨م.
٢٧. العلمي، سعد الدين، وثائق الهيأة الإسلامية العليا، دار الطباعة العربية. القدس،١٩٨٤م.
٢٨. عناب، محمد رشيد، الاستيطان الصهيوني في القدس، بيت القدس للنشر والتوزيع،القدس،٢٠١٠م.
٢٩. عودة، يعقوب، الحق في السكن، لائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس،القدس ٢٠٠٨م.
٣٠. القدس وقائع وأحداث الهيأة الإسلامية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٢٠١٠،٢٨م.
٣١. القدس وقائع وأحداث، الهيأة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، عدد ٢٦، ٢٠١٠م.
٣٢. القدس، الهيأة الإسلامية المسيحية، وقائع وأحداث عدد،٣٣، ٢٠١٠م.
٣٣. القدس، وقائع وأحداث الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس،٢٠١٠م.
٣٤. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف الرابعة، ط١ جنيف،١٩٩٧م ، ملحق(١)،ص٤٣، وملحق(٢) ص ١٠٢.

٣٥. م .ت. ف. سلسلة تقارير القدس(١)،القدس ممارسات وإجراءات الاحتلال منذ حزيران (١٩٦٧-٢٠٠٩م)،القدس،٢٠١٠م.
٣٦. ناصر، قيس يوسف، التنظيم الإسرائيلي في ساحة البراق، ورقة مقدمة لمؤتمر القدس عاصمة تحت الاحتلال، الهيأة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات،٢٠١٠م.
٣٧. الوثيقة، العبرية الصادرة عن سلطة تطوير القدس، بلدية القدس، ٢٠٠٨م.
ثانياً: الصحف والمجلات:
١. صحيفة القدس: ٢٠٠٩/٦/٢٥م ، عدد ١٤٣١٨.
٢. صحيفة القدس:٢٠٠٩/١٢/٥م ،عدد ١٤٤٧٦.
٣. صحيفة القدس: ٢٠١٠/٤/٥م ،عدد ١٤٥٩٧.
٤. صحيفة القدس: ٢٠١٠/٣/٢٩م ، عدد ١٤٥٩٠.
٥. تقرير دائرة شؤون المفاوضات: شهر ٤: ٢٠١١م
٦. صحيفة القدس: ٢٠١١/٩/١٤م ، عدد ١٤٧٥٧.
٧. صحيفة القدس: ٢٠١٠/٥/١٣م ، عدد ١٤٥٣٥.
٨. صحيفة القدس: ٢٠١١/١/١١م ، عدد ١٤٨٧٣.
٩. صحيفة القدس: ٢٠١٠/٤/١١م ،عدد ١٤٦٠٣.
١٠. صحيفة القدس: ٢٠٠٩/١٢/٣م ، عدد ١٤٤٧٤.
١١. صحيفة القدس: ٢٠١٠/١/١٠م ، عدد ١٤٥١٢.
١٢. صحيفة القدس، ٢٠٠٩/١٢/٦م ، عدد ١٤٤٧٧.
١٣. صحيفة القدس: ٢٠١١/١/٥م ، عدد ١٤٨٦٧.
١٤. صحيفة القدس: ٢٠١١/١/٢٠م ، عدد ١٤٩١٣.
١٥. صحيفة القدس: ٢٠١١/١/٢٦م ، عدد ١٤٨٨٨.
١٦. صحيفة القدس ٢٠٠٩/١١/٢١م ، عدد ١٤٤٦٥.
١٧. صحيفة القدس: ٢٠١٠/١/١٠م ، عدد ١٤٥١٢.
١٨. صحيفة القدس: ٢٠١١/١/٣م ، عدد ١٤٨٦٥.
١٩. صحيفة القدس: ٢٠١١/١/٢٩م ، عدد ١٤٨٩١.

٢٠. صحيفة القدس: ٢٠١١/٤/٢١م ، عدد ١٤٦١٣.

٢١. صحيفة القدس: ٢٠١١/٤/٢٣م ، عدد ١٤٩٧٥.

٢٢. صحيفة القدس: ٢٠١١/٤/٢٦ ، عدد ١٤٩٧٨.

ISSN(2304 – 9308)

Journal

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Referreed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University College-
Holy Najaf- Iraq

Second year ,No.4

(Shaaban /Ramadan 1438 A.H) (May 2017 A.D).

JOURNAL
of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Second year
No.4

ISSN
2304-9308